

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی




۱۲۰

ع ۲

چند نظم از کتب ملغی

۱۲۰ معز  
۲۱۱۸۴۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۱۸۴۳
کتاب	مجموعه	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی ( ۱۲۰ ) از کتب اهدائی : معز		


۱۲۰

۱۲۰

ع ۲

چند نظم از کتب ملغی

۱۲۰ معز  
۲۱۱۸۴۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۱۸۴۳
کتاب	مجموعه	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی ( ۱۲۰ ) از کتب اهدائی : معز		

۱۲۰

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی اهدائی  
۱۲۰



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان الله تعالى قد خلقنا من  
 نوره وادخلنا في رحمته  
 وادخلنا في رحمته  
 وادخلنا في رحمته

في العلم على من لم اذم المبدء مطلقا فانها سماه جدت كانت  
 متصفاة من الاشياء سواء كان انشاؤها من غير ان  
 المبدء بانها لا تحتاج الى العلم على الوجود الخارجي لان الكلام  
 صحيح وانما يتصور فيكون وانما بعد من ذلك ما قاله الامام الرازي رحمه الله  
 من ان معنى قوله المبدء ليست بمبدء ان المبدء ليست بنفس المبدء  
 ولا داخلها فيها على ما ليس من ان المبدء لا واجد ولا كثر ولا متغير  
 ان يقال معنى قولهم المبيات ليست بمبدء ان المبدء ليست بمبدء  
 بل هي مبدء باعتبار وجودها في تلك الاقطعة مبدء اسوداد ولم يبق  
 منها سوادا سوادا لم يبق هناك جيل الا لما مبدء من المبدء ونفسها في  
 يتصور توسط جيل بينها فكون احد المبدء من المبدء  
 الوجود بمعنى جيل الوجود وجودا بل تاثير في المبدء باعتبار الوجود بمعنى  
 يحصلها متصفاة بالوجود لا يعني انه جيل انشاؤها من وجودها في الخارج  
 فان الصبيح مثلا اذا صبح لم يولد في داخل الثوب لونه ولا الصبيح  
 صبيحا بل جعل الثوب متصفا بالصبيح في الخارج وان لم يولد الصبيح  
 به موجودا في المبدء فيكون مبيات في المبيات في انفسها بمبدء  
 ولا وجودا لها ايضا في انفسها بمبدء بل المبيات في كونها  
 موجودة بمبدء وهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشك فيه ولا منقاة  
 من تقي المبدء من المبيات بالمعنى الذي ذكرناه في المبدء من اسانها  
 لها مطلقا ان من انشاؤها من المبدء فيكون في المبدء مبدء  
 وثباتها بها مطلقا كلاما صحيحا اذا قلنا على ما مرنا من واجب ان



اكد الاستاذ د. محمد  
 قمر

بما ليس ضم  
 المبدء في المبدء



This image shows a page from a manuscript, likely a genealogical record. The text is written in Arabic script, arranged in a list-like format. The names are written in a cursive style, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is organized into several lines, with some names appearing to be part of a larger family tree or lineage.

السعد الذي كان محض صفاً وتخصه ان الحاجة الى الفاعل من  
 لوازم سبب المركب وكون السبب في ما يثبت به الوجود  
 الوجود وكون الميتة فثبت من وسماعى السبب والمركب قد ثبت  
 بانها في ما لا يستلزمها وقد استقر في نوعها الى الفاعل  
 المحل فثبت ان اقام الوجود بغير ما يثبت كالمركب محض  
 من غير ان يكون لها ما يثبت بها لان اقام حيثما يثبتها  
 وبسبب ما يثبت به كالمركب قائم بغير ما يثبت به والمركب  
 قائم بغيره كالسواء والمركب مركب عما يستلزمه وجوده او عدمه بالثبت  
 الى الذين والواجب من ان اقام الميتة بعدم عليها بحسب الوجود  
 الذين والواجب فان وجود الميتة في الخارج مستقر الى وجوده والدار  
 والستة منه ولذا اوجده في الذين مستقر الى وجوده وما يثبت  
 العدم ايضا فان عدم الميتة في الخارج مستقر الى عدم الميتة  
 غير ذلك لعدمه في الذين مستقر الى عدمه ما يثبت من الستة  
 اعني عدم الوجود اعلى الميتة بحسب الوجود وتعددها عليها بحسب العدم  
 حرق من وجوبها ان التعدم بحسب الوجود واثبت بانها في  
 الوجود التعدم بحسب العدم فانها ما يثبت الى من الوجود  
 فان وجود الستة مستقر الى وجوده وكل من الوجود والستة  
 ما يثبت الى عدمه اما كان وانما ان التعدم بحسب الوجود  
 تقدم بالطبع والتعدم بحسب العدم بالعدم فان وجوده وكل من الوجود  
 والستة على ما يثبت وجوده والستة وعدمه اما كان علة

مفقوران فی تقوہ ہمارے محل تقوہ  
در لالہ لہان، ہمارے مکان  
لہان، ہمارے مکان

راجع الی کتاب التذکرۃ  
 فی تاریخ دارالرحیمہ  
 شریف علی قزوینی  
 مکتبۃ دارالرحیمہ  
 علیہ السلام















لا يمكن ان يكون معنى واحد موضوعا فان قيل معنى قولهم ان  
موضوع المتكلمين يجب ان يكون واحدا بالمتكلمين لا يجب ان  
يكون واحدا بالاعتقاد العقل وما سها الى موضوع واحد  
بالمتكلمين جوهرية وملا حظتها بكون كل واحد منهما على سبيل المثال  
دون الاجتماع من جهة واحد كمن ربما امتنع بكون احداهما بالمتكلمين  
معنى الاخرية لا من الخارج والاصل انه يجب ان يكون الرض  
ممكن للعقل وان كان المراد من محال وهو ان يمتنع هذا الرض من ثبوت  
الكثرة للوحد بالمتكلمين كالمعروف وليس هذا الامتناع كون احدى  
كلياتهم صرحا بالانه لا يمكن بالوحدية فلا بد ان يكون  
براسه لا يتحقق له بما ذكره من الدليل مع ذلك فليس كل موجود له  
وحد بالمتكلمين لانها مساو فان الوجود وكل موجود واحد بالمتكلمين  
ويجب ان يكون له ايضا لان اجهة التي بكونها واحد حتى يكون الرض  
او الرض محالا ويكون ايضا ان معنى روال تلك الكثرة عنه  
ليس هناك الرض محالا ولا الرض من الوحد ان موضوع المتكلمين  
يجب ان يكون واحدا بالمتكلمين يقولون ان كانت الاشياء  
المعدودة بالية مبتدأ على معنى عليه لفظا بغيرها فمتننا رايها بغيرها فمتننا رايها  
ولم ير ايضا فليس ينسلس فان روال الكثرة عن شي لا يقتضي روال  
وجوده والا لكان جميع المتكلمين في كراه ان يستقو في كراه  
اعداها بالية بالية واجدادها من كراه الوجود والضرورة معنى  
سطلما كما وان اردت انها بغيرها فمتننا رايها بغيرها فمتننا رايها

محتمل م

رض م

دواما م

المعدودة بالية مبتدأ على معنى عليه لفظا بغيرها فمتننا رايها بغيرها فمتننا رايها

الاشياء باقية متشخصا اذ ان منها الكثرة وعرفت لها وحدة حقيقة  
والاصل ان الوحدة والكثرة ليسا من الخصائص فلا بد ان يكون  
احدهما وطرايان الاخر وجود موضوعها والا لكان ترتيب الما لوجود  
في اوان متعددة اعداها بالية واجدادها بالية بالية بالية بالية  
سطلما كما وان اردت انها بغيرها فمتننا رايها بغيرها فمتننا رايها  
حقيقة مع وحدة الكثرة كل واحد منها امر متصل في حد ذاته فاذا  
فادوا حجت في انما واحد ذات تلك الصور باسرها وحصلت  
صورها بواحدة مصطفة في حد ذاته لا منفصل فيها املا كما لا يتردد  
ممن الكثرة تلك الصور وقد زالت وحمل الوحدة على الصورة الفاعلة  
تلاها على الحيل فليس كيف وحمل الوحدة موجود في التجميع معدود  
من الحاشي وقيل الكثرة معدوم في الحال موجود معدوم في الحاشي  
وقيل على ذلك اذا كان في انما واحد في راي في انما معدود  
فان معدوم الكثرة الظاهرة سوالا لصور المتصلة التي تحدث بالية  
ومعروف الوحدة معدوم ذلك الفصل الذي قد زال فليس هذا مع  
على اثبات الوجود والصور وعدم قيامه على تعاليمهم ومنهم  
المعص على سبيل الاميل على ان الصورة الحسية الواحدة بالمتكلمين لا  
يكون موضوعا للكثرة والوحد فلا يمتنع رايها بالية على ان  
احد اعدادها بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية  
موضوعها حيوي الحاشي بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية  
احديها بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية بالية

وكذا كان في الحاشي المعدودة  
الحاشي ص

الحاشي



لا يقال الميول ليست واحدة ولا كثيرة ضرورة ان المصنف قد  
 في انه باصدا لا يمكن ان يتصور في عدة امة بالاف في بل انما يفتقر  
 بها المصنف وعلى سبيل التبع للصوره الخاله منها على طريق وصف الشيء  
 هو وصف جازم كما يوصف السان في السفينه بالذات على سبيل التبع  
 فالوصف الحقيقي الذي هو من الوحدة والكثرة صورته لا الميول  
 لاننا نقول في سبيلها اننا لا نستطيع ان نقول ان القاصف من الميول قد  
 ذاته يطلق على ميتين احداهما في مقابلة الانصاف بالوصف ومعناه  
 ان يكون ذلك الشيء يمينه موصوفه بالامر لان يكون الموصوف  
 الحقيقي من اهل ذلك الشيء فيكون في ذلك الشيء با هو وصف  
 متعلقه كما يقال السفينه في عدة امة موصوفه بالذات توساكنها موصوف  
 بها بالوصف وتساكنها ان يكون الانصاف معني ان التبع  
 كما يقال الاربعه في عدة امة اوج قوله الميول ليست في عدة امة  
 واحدة ولا كثيرة ان اراد به المعنى الاول فذلك قول ان المصنف  
 في عدة امة باصدا لا يمكن انصافه بالاف في بل انما يفتقر  
 قد يكون موصوفه بالذات او قد يكون موصوفه في عدة امة با بسكونه  
 وان اراد بالمعنى الثاني لم يكن لا يفتقر في كل ان لا يكون الموصوف  
 الحقيقي للوحدة والكثرة هو الميول فان كانت السفينه لم يفتقر الانصاف  
 بالذات ولا الانصاف بالسكون ومع ذلك يكون موصوفه حقيقة لكل  
 منها فاما يمينها ان الكثرة ملبسته من الوحدة فان حقيقة الاثنين  
 مثلا وعدتان فليس هناك شيء بينهما سوى الوحدة وانما الاكثار فلام

المصنف

تلك

لعلك الخسرة جازم عنها وتويف الكثرة يكون الشيء بحيث ينقسم  
 تريف رتبته لا يحد ويقتصر لكنه الكثرة انما هو تصور وجوداتها فلو كان  
 مقومة لكثرة مقوم الشيء في وجوده او معلا والمقابلان لا يمكن  
 اجتماعهما في ذاتهما اذ لا يمكن ما قيل من انه ان اراد ان ذاته الكثرة  
 مقومة بذات الوحدة فيجب الخارج فلما انها اعتبارا بان عقليتها  
 واما يجب الذين ظاهرا متعلق الكثرة وهو كون الشيء بحيث يتقدم  
 متعلق الوحدة وهو كونه بحيث لا يتقدم وان اراد ان هو من الكثرة  
 مقوم به ومن الوحدة يعني ان الكثرة موصوفه بصدق مع كل جزء  
 منه امة واحدة وهذا معنى اجتماع الكثرة مع الوحدة ان قسم كل  
 منها في السابق اللاحق من الوحدة والكثرة العارضة من موصوفها  
 ولا نزاع في ذلك الا ترى انهم استوعوا على ان السابقين بالذات اذا  
 اخذوا مع الموصوف كالنفس واللازسي والابن والابن والابن  
 الابن وكالاسود والابن لم يكن تقابها بالذات فكيف اذا كانا  
 نفس الموصوفين **والاول** ان المعنى باشتقاقه المتعلقين ان لا يفتقر  
 شيء واحد بما اشتقاقه في ذاته وان واحد من جهة واحدة على بعض السمع عليه  
 في المثال السابق من المعنى الثاني من منطق النساء لان يكونا موصوفين  
 مع والابن الذي لا شيء مع مقوم ان يكونا موجودين معا لان صفت  
 شيء واحد بها اشتقاقه في ذاته والمتعلق ان الوحدة والكثرة متقابلان  
 بالذات تقابل الصفات اما انها متقابلان بالذات فلما ان امة واحدة  
 ان معنوها وطقن التبع كون احداهما علة للآخر عقليا لا كدوسا

فهم

لانا







بالقول وقيل من كان له كمال عارضة لموضوع واحد أو بغير  
 أي موضوعات مسمى من حيث كمال واحد والاول كالكلمات والافعال  
 العارضة للاثان الموضوع لهما في انهما اشبه كل واحد منهما  
 قول على الانسان والحيوية للوحدة بينهما عارضة لهما خارجة عن جوهريتهما  
 والاشان كالمصنوع والسبح الموضوعين لهما معنى في ان قد عرض لكل  
 منهما ان موضوع لا ينفصل والموضوعية المحقق بينهما عارضة لهما خارجة  
 عن جوهريتهما وانما يترتب من الوجود احسن من ان يكون جهة الوجود  
 في المثال الاول هو الانسان وفي المثال الثاني هو الانسان فان الانسان  
 لا يقال له ان عارضة للكلمات والعناكل الاعلى سبيل التجوز والوحدة  
 ما يترتب من المثالين لم ينفصل المصداق هناك سواء ومعلوم ان  
 هناك حرا او صغرا او غير ذلك مما لا يتصل به ما يكون جهة الوحدة في  
 عارضة ولم ينعين منها هذا ان العارضة في المثالين هناك في المثال  
 المصداق كان هناك موضوعات او محمولات بلهذه او ما يترتب من ان الانسان  
 لا يقال له ان عارضة للكلمات والعناكل الاعلى سبيل التجوز وليس شئ  
 لان العارضة تطلق في الاصطلاح على ما هو محمول على الشئ الشئ  
 الخارج عنه والاثان بالنسبة الى الكلمات والعناكل كذلك فلا  
 يترتب إطلاق العارضة على الاثان بهذا المعنى المراد مستورا ايضا فان  
 العقوم عدو الالهي بال موضوع فيها فمما والالهي بالية فمما  
 وسد استوجبه قبل الالهي بال موضوع فيها راجع في الحقيقة الى  
 الالهي بال قول وان قومت أي ان كانت جهة الوحدة في الالهي

ما يكون هناك

هـ

بجهة الكثرة فوجه جهة ان كانت جهة الوحدة جهة جهة الالهي  
 كوحدة الاثان والوحس من حيث انها حيوان او نوعية ان كانت  
 موضوعا كوحدة زيد وعمر من حيث انها انسان او فصلي ان  
 كانت عضلا فيها كوحدة زيد وعمر من حيث انها مادي وقويها  
 موهو ضاهما لكن موهو الكثرة لا يتصور ان لا يكون موهو للوحدة  
 لان كل شئ من جنس واحد من جهة على ما سبق فالتضمين موهو من الذي  
 لا يكون موهو من الكثرة فموهو صيغة كثره عدم الاثان م لا ينفصل  
 ما لا يكون موهو من عدم الاثان م وازداد بالوضع فليس ان  
 الذات الذي موهو موهو عدم الاثان م وعدم جهة أي وحدة محقق لهم  
 شخص من استقامتهم الوحدة فان منهم الوحدة واحد من حيث  
 الذات لا يترتب من حيثها في الوجود واصل في التضمين قبل الواو بالتحقق  
 الذي لا ينفصل العينة الى الالهي بالية العارضة اما ان لا يكون منهم موهو  
 منهم عدم الاثان م موهو الوحدة السبعة فموهو موهو محبة وعدم  
 الاثان م استقامة بيانية أي موضوع موهو منهم عدم الاثان م  
 موهو فموهو لان منهم عدم الاثان م لا يكون موهو الوحدة السبعة محال  
 وانما فموهو اما ان لا يكون منهم موهو موهو عدم الاثان م منهم  
 الوحدة السبعة معناه ان الوحدة السبعة ذات موهو عدم الاثان م  
 وقد وضع عليه كون استقامة الموضوع بيانية وهو معنى ان يكون الوحدة  
 منهم عدم الاثان م موهو موهو أي وحدة موهو موهو موهو موهو  
 من غير ان يقال وحدة النطق والحدائق او غير ذلك والالهي بالية

الذات م



1800

[illegible]

اَوَلَا يَكْفُرُ بِمَا كَفَرُوا  
 قَالُوا وَهِيَ اَنْ تَكُنْ  
 وَالْاَمْرُ اَنْ تَكُنْ  
 اَلَا لَمْ يَكُنْ  
 اَلَمْ يَكُنْ  
 اَلَمْ يَكُنْ  
 اَلَمْ يَكُنْ

۱۹۰۱

في الحادي عشر

المفلقين قالوا باشتغال تركب الميتة من اربعين مثاقيل ونحو  
 ذلك من ذلك النوع والسبع سهم في الشاة والبقون ثمانون مثاقيل  
 او ثلثمائة مثاقيل كجوز ارض من هذا الاصل والنوع ايضا الى السبع  
 وثلثمائة مثاقيل على هذا الاصل واما قوله غير مطابق للوجوه في النعام  
 الاول على ان ليس في الوجوه ومن تلك الميتة فتقول فلما دخله  
 فان منها اية لو تركب ميتة فيموت من اربعين مثاقيل ومن فلا بد ان  
 تتحقق منها عاقبة وليس احد سماوي بالاشتغال من الاثافي الا  
 في اربعين مثاقيل وان يحتاج كل منها الى الاثافي ياتم الدور ودورانها  
 لا ثم وجوب الاشتغال في الاثافي ثلثة اياتها او اربعة اياتها  
 في الوجوه والى اربع ايات في ذلك في الاثافي والى اربعة ايات في  
 حجب الوجوه والى اربع ايات في حجب كل ميت الى الاثافي من جهة  
 الاثافي فلا ياتم الدور واما ايضا جاز ان يفتتح احد سماوي الاثافي  
 من غير عكس فلا ولا ياتم دوران الاثافي من التواوي في الصدق  
 التواوي فلا ياتم من الاشتغال من احد الطرفين ودون الاثافي  
 ترجيح بلا مرجع ومنها ان كل ميت اما جوهرا او عرض فان كان جوهرا  
 كان الجوهرا لها وان كان عرضا كان احد السهم الاثافي على  
 اهلثاف المذنبين جثاها فلا يكون تركبها من اربعين مثاقيل  
 وان فرض من تلك الميتة جثاها من الاجناس العاشر للجوهرا مثلا لو تركب  
 من اربعين مثاقيل منها جوهرا او عرضا لا يسبيل الى ان  
 له والى ان كان الجوهرا عرضا لصدق على الجوهرا عاقبة الاثافي

والله اعلم

منہ پر



الاول في المجلد الاول لان لو كان جرمنا فان  
 يكون جرمنا مستحقا فيكون تركب الجرم من اجزاء  
 والجوهر المطلق هو جرمنا ان يكون الشيء هو الجوهر  
 وتركب من اجزاء لا يكون له كمال في ذاته انما هو كمال  
 وسوق الكلام انما هو في كلامه انما هو في القوت  
 والعشر الاول ان لا يكون عليه برهان بل لا فائدة  
 اجزاء الجاهل من اجزاء في اجزاء الجاهل من اجزاء  
 الاجزاء من اجزاء في اجزاء الجاهل من اجزاء  
 في تلك الاجزاء من اجزاء في اجزاء الجاهل من اجزاء  
 البطلان في ذلك لان جرمنا مستحقا ولا يلزم على  
 ذلك سلفه بل في قوله هو الجوهر ان يكون جرمنا مستحقا  
 ان ان يريده ان اجزاء اجزاء الجرم او اجزاء الجرم  
 ان يريده ان اجزاء اجزاء الجرم او اجزاء الجرم  
 كان المراد الاول فلا يلزم ان يكون جرمنا مستحقا  
 الجرم من اجزاء في اجزاء الجاهل من اجزاء  
 ان كان المراد الثاني فلا يلزم ان اجزاء الجرم  
 ان يكون الشيء هو الجوهر المستحق ان يكون  
 فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذات او الصدق  
 من وجود العام وجودا في كمال الكلام على تقدير  
 كون الجرم مستحقا لكونه مستحقا على وجهه كمالا

مقام

نعم

لا فائدة في كون الجرم مستحقا لكونه مستحقا  
 لا صدق عليه فان ذلك مستحق في اجزاء الجرم  
 اجزاء الجرم المستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 قوله ايضا في قوله لا يكون له كمال في ذاته  
 الاجزاء المستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 لان كل منها اجزاء في اجزاء الجاهل من اجزاء  
 الدليل على هذا المطلب ان اجزاء الجاهل من اجزاء  
 اجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 انما يلزم لكونه مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 من اجل ان كل واحد من اجزاء الجاهل من اجزاء  
 لكونه مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 الى الفصل الرابع ان لا يكون لاجزاء الجرم  
 في جرمنا مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 في جرمنا مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 او ان الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 او ان الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 او ان الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 او ان الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه  
 او ان الاجزاء مستحقا لكونه مستحقا على وجهه

مقام



مقررنا  
 تقرن بطبيعته الجنس فيميزها وبعينها وبعينها نفعها فلو لم يكن  
 من امرين مساويا لكانا يكون شي منها فضلا عما لا يشعور  
 من هذه الامور الثلاثة في واحد من الامرين اما ان يكون ذلك  
 الهية لا يشترك في ذاتي فلا يصور رتبة عن الشراكات  
 في الذاتيات نعم لبا مشاركات في امور ممتدة كالوجود وغيره  
 كمنها في ذاتها ممتدة عنها كما انهما ايضا متمازات في غيرهما  
 يشترك في عينها فيليس كون احد عامر الا في عين الشراكات  
 في الامنيات اول من علمه واما العيس والخصيل فلا هما في عين  
 مبرهم على وجه آخر ودين مميزات لا ينطبق على تمام مرتبة منها وذلك  
 مسبو وبقا تركب من امور متساوية ولا يثبت من المعاني الثلاثة  
 ما سلك في تلك الامور المتساوية لم يكن شي منها فضلا عما في الاول  
 بل كان اطلاق الفصل على تلك الامور بالاشراك اللغوي والخصي  
 اما ان عنوان ما لا يشترك لا فصل بل بذلك المعنى لا يعنى في وضع  
 الفصل مودة اذ في الجواب ان المعتبر في مفهوم الفصل  
 هو التميز الذاتي دون العيس والخصيل فانها خارجان عن مفهوم الفصل  
 فانهما لم يكن مضافا الى امور ممتدة غير متصلة وكلام الشيء في الشراكات  
 اذ معنى على امتناع مثل تلك الهية ثم في ذلك التميز الذاتي لا فصل بل  
 واحد من تلك الامور المتساوية فانه غير المتمايزة عن باعدها  
 سدا على ان تلك الهية ممتدة ايضا عما عدل لا يلازم  
 منه يحصل لاصل لان امتيازها عن غيرها امتياز ذاتي غير اطلاق

كما ان امتيازها بعد اذ ان عر امتيازها بالامور المتساوية او فليق التما  
 لا يثبت زعمها اصطلاح امتيازها بما هو مساو او كان اذ امر من  
 الامور المتمايزة او اتسا للهية كان فضلا عما بذلك المعنى حقيقة كون  
 لا قد يطلخص انما في الجنس والفصل بل انما في  
 الكليات في الجنس وبنوده اخر من ان شي او يثبت  
 الهية او تركب من جزيين فلو لم يكن فلا يكون تركب من  
 الجنس والفصل اما ان كان اذ امر من الامور المتساوية او  
 اذ اتسا واما في تلك الهية المركبة منها اذ لا عدل في طبيعة  
 لانه مساوي على الهية المركبة وعلى نفس وهو تمام المشرك بينهما  
 ضرورية ايها لا يشترك في ذاتي او لا مساوي ايها فليق التما  
 سائر من صفة الكل اذ هو تمام المشرك من امرين متماثلين  
 بل حقيقة فكون جنس الهية المركبة من جنس في طبيعة الامور المتساوية  
 لانه ذاتي للهية والتم من له تميز ذاتي لها بالتماس الى تلك  
 الجزئ فيكون فضلا عما لا يشترك في الامور المتساوية او فليق التما  
 بالتماس الى ذلك الجزئ و هو صادق على ذلك الجزئ ايضا  
 وان كان صدق في عينها فان اوسع وصف كونه وازيادتي  
 فيق بالهية وروبان وصف الذاتية ام اعتباري فلا يكون  
 الحاد وسبق متساوية للهية الموجودة وايضا مشاركة الهية المركبة  
 احد ج منها في طبيعة لا يوجب ان يكون جنسا ولا كونه في تلك  
 لو كان تحت نوعان والشي لا يكون نوعا لنفسه وكل فصل







بحسب فلام انه لا يحصل بالفضل واحدة قوله والا كان النوع  
 محصيا بدون الجنس الا انه ليس بمو لا ارتفاع الابهام بحسب  
 بالفضل مع ترقيع النوع على اقرانه ابا تبه وان انا لا يحصل  
 بحسب حقيقة النوع به كان الامام ما ذكره ان يتوقف كل من  
 الجنس من تحصيله على العقل و ذات الجنس الا لا على حصة  
 فلام و ارفع حقيقة حقيقة كسبة لم تكن من الجنس بالفضل  
 على كل واحد من الجنس ولا محله و رتبة و مرجع ما ذكره لم يثبت  
 سببه من طاعة الاله اصله لا يوجب بالفضل الا لا يحصل بتوقفه  
 انما ثبت بالفضل ان لا يحصل الترتيب ايضا بان ثبت ان في  
 بدون الاول بل ترتب الفضل لا يحصل بدون الجنس الا لا  
 يحصل النوع بدون الجنس فلام يتوقف كل منهما على الاخر في  
 تحصيله قيل في تراويله هكذا لا يحصل كل من الجنس بالفضل  
 واحدة والا كان النوع يتحقق بدون الجنس الا لا وذلك لان  
 الجنس اذا حصل صار من حيث انه يحصل بالفضل نوعا منه  
 قلنا ليس كما هو خارج عن الفضل الذي هو ذلك الجنس بالفضل  
 الذي هو الفضل من حيث هو في مية ذلك النوع فيكون الجنس  
 الا لا خارجا عنها فلا يكون من حيث هو والعقد ير خلا فلام  
 ان يحصل كل من الجنس بالفضل والفضل الا لا اذا لا  
 ثالث هناك ايضا في نفسه ولا كان كل واحد منهما كمالا بل ان  
 يكون في مدخل في تحصيل الا لا باعتبار عقله في نفسه فلام ان

الجنس

ان يكون تحصيل كل منهما على ما تقتضيه التحصيل الا لا في فلام الورد  
 بهما الترتيب في هذا الا لا غير ان كل واحد من ذلك الترتيب فلام  
 اذا كان الجنس متساويان اما اذا كان احداهما متساويا  
 وكان يكون اتم مطلقا و قد عرفت به ان لا يكون ان يكون ذات  
 الا لا نوع الفضل محصلا فلا بد من وجوده لا لا ان يتوقف على ان  
 المية الواحدة لو كان لها جنس في مرتبة كان له فضل يحصل  
 فتحصل كل منهما نوعا على حدة سواء كان الفضل واحدا او مستورا  
 فلا يكون كل المية نوعا واحدا و مية واحدة ان تتفكلا مع اوله ص  
 ولا تن على التماثل ان لا يترتب من المدخل باق فلام لان حاصل  
 هذا الترتيب ان كلا من الميتين له مدخل في تحصيل الجنس الا لا  
 فيكون كما كان فيهما مما لم يحصل ولم يزل ابهامه لم يثبت له اسر في  
 تحصيل الا لا و حاصل الا لا غير ان ان التحصيل ان اراد به احوال  
 الابهام فلام ان لكل من الميتين مدخلا في تحصيل الا لا بهذا  
 المعنى وان اراد به بحسب حقيقة النوع به فلام انه لا يمكن له  
 مدخل في تحصيل الا لا فان مؤلف النوع بالفضل لا يتوقف على  
 تحصيل الجنس الا لا لا يثبت له من ذلك النوع به ولا يثبت زوال  
 ابهامه مع ما يرد عليه اعراض او هو انه يجوز ان يكون بينهما  
 في كل منهما باعتبار تحصيل الا لا من حيث هو و مثل ذلك يسمى و اسناد  
 سببه وهو غير على تحصيل الا لا و ان طلق في كل منهما ابهام  
 يؤول بالافان الى ان يترك من الاثنين والنسب لاه ان طلق

ابهامه من مدخل في تحصيل  
 انها كمالا في حصيلها







قالوا انما الاخر اخص حالا موقوف رالا اذا اشتد اذ لا يجوز ان  
 يكون لهية واحدة جفت في مرتبة واحدة وانما كانت  
 عكست اذ يمكن دفع هذا الاخر اخص من غيرنا على تلك القاعين بان  
 يقال هذا هو الجسم الذي هو عين تمام المشترك يكون مشتركا بين الهية و  
 كلاما متوعين المذكورين فانما ان يكون تمام المشترك بين تلك  
 الانواع الثلاثة او بعضها لا يسيل الى الاول لانه خلاف للقدرة والاول  
 الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك بين الهية و ذلك  
 المتوعين المذكورين يكون اياه المذكور بعضها متنا و عقل الكلام اليها  
 فيلزم ان يكون هناك تمام مشترك غير متنا بين كل منها  
 اخص مطلقا من الاخر لا يقال انما لا يدل على تلك القاعين يلزم  
 التمس ولا حاجة الى تخصيص الكلام بمعيات التي يكون بعضها باكتنه  
 بان يقال لما ثبت اشتقاق وجه وجبت في مرتبة واحدة لازم  
 ترتب الاجناس بعضها مع بعض الى غير النهاية فيلزم ترتب امور  
 موجودة معا في الكلام في النهايات الحقيقية و اجمالا لانها لو لم  
 مع الاغنام ان لو كانت الاجناس متنايزة بحسب الوجه والجار  
 وليس كذلك وطريق اخر احص منه وهو ان يقال انما لا يجوز  
 ان تكون تمام الذاقي المشترك بين الهية ونوع او ميان لها تنوع  
 الجنس والا فلا يكون اعم الذاقيات والامكان تمام الذاقي  
 المشترك وهو خلاف المذهب بل يكون اخص منها ولو من وجهين  
 على اشتقاق تركيب الهية من امرين مستويين فيترى الهية عن مشترك

والقول م

الجزء م

ثالث م

لما ثبت م

بها في ذلك الاخر فيكون فضلا لكونه متميزا للهية عن مشترك لها  
 في جنس ويرد عليه انه لا يلزم من كون الالهية اعم منها ان  
 يكون جنس لها لو ان يكون عمومها كم و صفة لشع او ميان  
 بها فمعين متو لا عليها في جواب ما هو جنس المشتركة المتضمن  
 يكون جنس لها وحيث يجوز ان لا نراها وتلك يكون منها على طبق  
 و منطقية جنسها معنى ان كلاما مشترك و الفصل قد يكون طبقا و قد يكون  
 قد يكون عكسيا فان مفهوم الجنس جنس طبقي و هو صفة كالقول ان  
 مثلا جنس فيسمي المركب منها جنس على مفهوم الفصل فصل  
 منطقي و هو صفة كالقول مثلا فصل طبقي و المركب منها فصل  
 عقلاني ان جنسها اي جنس الجنس و الفصل على مفهوم الكل على طبق  
 و هو صفة كل نفس و المركب منها كل على عام و قد يقال منناه  
 ان مفهوم الكل على جنس لمعنى الجنس الفصل على هو جنس لمعنى  
 الكليات النفس فيكون له الكلية باكتنه من الهية مشترك مع و من  
 مفهوم الكل مطلقا فيسمى كل طبقي و عارضا هو مفهوم الكل على من  
 لذلك المطلق لا يتبين ان من مفهومات الكليات و هي على منطق  
 و مركب من الموضع و الهية من يسمي كل عكسيا لمعنى مفهوم الكل  
 من حيث هو في هذه الاعتراف بمنزلة طبيعة من الطوائف كالقول ان  
 و مشصفا بالكلية و الطبيعة باكتنه الى مفهوم الجنس و الفصل و سائر  
 مفهومات الكليات لكن على هذا التفسير لا يكون المطابقة بين المثال  
 و الجنس و منها عوارض و هو اقل من ممتلكات كل من الجنس و الفصل  
 لهية واحدة قد يكون واحد غير متقد و يسمو له من واحد قد يكون متقد

متنا ههنا م

و قد يكون م



مسجد احوال و سواد اول و سواد ثانی و سواد ثالث و سواد رابع  
احسان مسعوده فاطمه حسن علیا و احمد حسن  
سید فضل و ابی حمزه و بعضی از اینها در بعضی از اینها  
و در بعضی از اینها در بعضی از اینها

[illegible]

بالنسبة الى العضل كسوفين بالنسبة الى السوء والالحاق بينهما  
لعضل فلا يكون العضل محصلا له من قول لو كان الجفن او شي من  
اجزاءه اذ اختلفا في العضل لم يمتصصا في الحقيقة بل في الاسم  
وايضاً لم اعتبار جزء واحد من الميتة حرة وانما بقاها  
تقول فبس العضل لا يتصل بالهوى كان له جس من اللحم شربا  
الميتة ونوع ما حكاه لاشركه فبنت فان كان تمام الميتة  
بين الميتة وذلك النوع كان حراما للميتة وان كان بعضه حراما  
الميتة كان فضلا لميتة ما كان ميتا ولا شيء من الجفن او  
جزءه في العضل على عينه ولا اذا اكله ميتة فبعض العضل الى ما  
تصاف فان الميتة بين السوء كان الجفن اعم مطلقا من السوء والعضل  
مساويا للسوء اعترض عليه بان هذا الحكم عام بين كل الابدان  
كلها قريبا كانت او بعيدة اذ لا بد من كونها مشتركة بين ما اضيف  
اليها وبين علة واما الحكم بكون العضل مساويا لغيره  
فصل في حق العضل القريب فان العضل لم يرب بالمتيسر  
انما هو عضل قريب له لا بد ان يكون مساويا له لا بد ان يكون  
عن جوارحه اذ لا ارض منه مطلقا ولا من وجه والا لم يكن اقربا  
والعضل البعيدة له انما يكون اعم مطلقا مساويا لعضل البعيدة  
ولا محذور في ذلك لانها محمية له عن بعض ما عداه وعلومها لا  
ذلك انك لو يكن الجواب بان العلة اعبر في العضل الصغيرة عن جميع الابدان  
فالعضل البعيد للميتة سوتا كحصة العضل لاسو عضل قريب له من جوارحه

الفصل

قسم

بابی



هذا هو الوجه الرابع في جواب السؤال

بجانب  
الترقية

لكونه منزه عن جميع المشاركات وانما يقال له فصل للمعية باعتبار انه  
فصل شخصي وبهذا الجواب يذهب الامر الى ان المذكور على ما تقدم من  
شرح ثلاث رات مما سبق والشخص من الامور والاعيان  
المعية من حيث هي تتصور بغير ما من المشتركات بل هي  
فصل عن غيرها بل هي على كثر من الشخص منها من ضرورة ما من  
المشاركة فان لا بد في الشخص من امر ايد على المعية وهو الشخص  
اخر اعتبر في لاجه ذلك في الخارج بوجوب الاول انه لو كان  
موجودا في الخارج لكان له شخص وسواء الكلام فيه وبسبب  
والجواب انه لا بد لو كان موجودا في الخارج لكان له شخص  
انما يلزم ذلك لو كان له معية كالمشاركة في افه وموكل به  
فمنه عن عداه بولاية لا بد ان يكون له معية كالمشاركة في  
الشخصات انما هو في مفهوم الشخص وهو معنى مشترك ليس  
يقال من كل موجود له معية كالمشاركة في الشخص وان لم يتصور  
افرادا بل يجب ان يرجح في ان الواجب مع وجوده خارجي ليس  
معية لزمه بوجوبه بل هي معية عين ذاته كما هو المصنف في  
الشيء في انه لو وجد في الخارج لزمه معية لا وضمنه لخصه  
من النوع وان الحصة الاولى هي منه على وجه واحد وان كان  
يتم ما بهذا الشخص وان كان له شخص او ليس والجواب ان  
هو منه لا يتوقف على كثر ما في يلزم انما هو على ان ذلك دور  
مستثنان المعية اذا وجدت وجدت متميزة عن المعية

انما يلزم ذلك لو كان له معية كالمشاركة في افه وموكل به  
فمنه عن عداه بولاية لا بد ان يكون له معية كالمشاركة في  
الشخصات انما هو في مفهوم الشخص وهو معنى مشترك ليس  
يقال من كل موجود له معية كالمشاركة في الشخص وان لم يتصور  
افرادا بل يجب ان يرجح في ان الواجب مع وجوده خارجي ليس  
معية لزمه بوجوبه بل هي معية عين ذاته كما هو المصنف في  
الشيء في انه لو وجد في الخارج لزمه معية لا وضمنه لخصه  
من النوع وان الحصة الاولى هي منه على وجه واحد وان كان  
يتم ما بهذا الشخص وان كان له شخص او ليس والجواب ان  
هو منه لا يتوقف على كثر ما في يلزم انما هو على ان ذلك دور  
مستثنان المعية اذا وجدت وجدت متميزة عن المعية

واجاب

كان هو الكون مع قية التميز وازم تركب الواجب من الوجود والوجود مع انه  
عدم لا يصح ان يكون هو الواجب او هو الوجود وازم ان لا يكون الواجب  
لانه لا يتصور ان يكون هو الوجود وان كان غير الكون في الاعيان فان كان  
هو الكون في ذاته لانه لا يصح الوجود به وكون الكون وان كان  
فاما ان يكون الكون والاعيان مع وجوده وانه امتزاج تركب الواجب  
او فاجابه وهو المطلوب لان معية ذات الوجود وعلى ما هو  
الواجب والواجب من الوجود على ما هو الوجود على ما هو الوجود  
العلق على ذلك الواجب وانما النزاع ان ذات الواجب هل هو وجود  
خاص من امزاد الوجود والعلق اوله واذكر من الوجود انما يدل على ذاته  
الوجود والعلق لعل ان ذات الواجب ليس هو وجودا خاصا فاما  
الوجود والخاص هو الذي به عينه ان ذات الواجب والوجود والعلق  
هو الوجود والعلق المقول بالاشيائية اما الوجود والخاص به فلان ليس  
يعلم كما ان ذاته ليس معلوم ايضا فلان الوجود الاول من تلك الوجود  
الاعلى ان الوجود والعلق ليس عين حقيقة الواجب وكذا المقول الوجود والعلق  
لا يمتنع له ومن لا لا لا لا ومن وانما العتق لعدم الوجود والي من  
الذي هو عين حقيقة الواجب فلما يلزم اشياء الواجب في ذاته التي  
وانما يلزم ذلك ان لو كان حقيقة الواجب هو الوجود والعلق وكذا الوجود  
مستثنان المعية الذي هو وجوده والخاص من تلك الوجودات فاما  
ان يكون على وجه ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان فاما العتق الوجود  
وكذا المقول انما به لثبات الوجود والعلق والمعتق هو الوجود والخاص هو

هذا هو الوجه الخامس في جواب السؤال



المسارح قد وكله المتكلم ذات اربعة اشكال فيكون المطلق والمقتضى  
عن الوجود الاول والثاني فيكون على الباقي السادس ان الوجود وطبيعته  
لونهية طاسما من كونها غير متناهية في الكثرة والطبيعة المتناهية لا  
يخلق كونها غير متناهية في الكثرة ومنها ما يجب ان لا يكون غير متناهية في الكثرة  
المتناهية كسبانيا في عالمه وان مقتضى الوجود او اللازم من كونه  
ذلك في الواجب والممكن وان لم يتبين شيئا منها كان في الواجب غيره  
ولزم افتقاره الى الغير والواجب ان صدق الوجود على افراد صدق بصدق  
وليس صدق بصدق بالشيء الى افراده وچوا اتحاد المصنوع لا واجب ذلك  
لما ان يصدق مفهوم واحد على شيئا ومفهوم اخر على شيئا لا يمكن ان يكون الوجود  
طبيعه غير متناهية في الكثرة وان لم يتبين ان مقتضى الوجودات متناهية  
انما لا يشترط في ذاتها لا تتنازع تركيب وجود الواجب واللازم باطل  
لما ثبت من ان الوجود بمعنى لا يتكلم ان اريد بالشيء من عدم صدق  
بعضها على البعض فلا يمكن استقراء ما شئت من اشراك الكل في مفهوم الوجود  
لا بعض شيئا وفتح وان اريد عدم الاشراك في شيئا اصلا فلا يمكن ان يكون  
وكن من عدم الاشراك في تمام الحقيقة او من الازمنة لا يشرط الاشراك  
عاض من مفهوم الكون في ذاتها في الاشياء في الوجود وعدمه فان المتكلم  
يصدق على الوجودات في ذاته مع انه يقتضي الصغار والاعلى فكل ما سائر  
الاثر من كون الوجودات فاعلم ان الوجودات لا يقتضي كونه في ذاته  
الواجب الوجود ومعنى عليه المتكلم والممكن بالشيء مع اشراك الكل في  
صدق مفهوم الوجود والمطلق عليها صدق بصدق ان الوجود الى

انما يقتضي في الواجب لا يقتضي في الوجود والافعال الوجود ولا ضرورة عن  
اقتضاها على الوجود فيكون وجوده زائدا على ما يقتضي الواجب عند مقتضى  
واقتضى على الوجود فيكون الوجود مقتضى على مقتضى اعدان من الوجود الوجود  
فلم لا يكون ان يكون الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
لا وجه في مقتضى الوجود في الوجود من مقتضى الوجود في الوجود في الوجود  
ان لا يكون ما يقتضي في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
مقتضى الوجود على مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
فيما يكون مقتضى الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
و ما يقتضي الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
الشيء هو وجوده امتنع ان يكون مقتضى الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
فان مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
الوجود في الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
بذلك اجتماع الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
امتنع حصول الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
الوجود في الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
متنوع في الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
ولا في الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
لان كلامه ان مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود  
لان الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود

فان مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود

فان مقتضى الوجود في الوجود و هو لا يقتضي شيئا في مقتضى الوجود







الحمد لله الذي هدانا لهذا

كما هي في وجود الحقود وكان مع الحقود زعمنا وان لم يكن قيدا متقدما  
علته زعمنا لتقدمه على الحقود وسخ الامام الرازي استند الى الوجوب  
ايضا تسلكا بان تأثيره في التعليم اما حاصل متقدم فيعلم ان الوجوب  
واما حاصل عدمه او حدوثه على التعديل من يلزم كونه حادئا وقد فرضه  
قد عارضه وقد عرفت جوابه ولا يتقدم اي الاما لاثبات لا بد ان  
سوى انه تعالى كسباني لعدم الذات لا يوصف به سوى ذات الله تعالى  
كسباني من اذ لا توصف بالواجب وما وقع من عبارة من ان صفات  
الله تعالى واجبة وقد يرب بالاثبات فلهذا بذات الواجب يعني اننا لا نستطيع  
الى غير الذات واما لعدم الزمان فيوصف به ذات الله تعالى انما  
من الحكمة واسل الخلق وصفاته ايضا عند الاشعة ومن بعد وجوده قائم  
اخصر اصل ان الله تعالى صفاته موجودة قديمة قديم بذات تعالى واما البركة  
فقد عارضوا في الترجيح فزعموا لعدم الزمان ايضا فاسوى الله تعالى ولم  
يقولوا بالصفات الزائدة العلية الا ان القائلين منهم بلحاظ النبوة  
امه الاربع هي السالفة والطارفة والحسية والوجودية وزعموا ان  
ما هو في الازل مع الذات واداء بانهم حال خاص من علة للارادة  
متغيرة للذات هي الالهة فلهذا القول متد والعدم هو العنصر فلهذا  
الانام في الحسن ان المتكلم وان ما بعد اعمي الحاريجوت العنصر فلهذا  
الذين في الحسن لا يمتنع قولوا لاجل الله المذكور في ان الازل مع الذات  
فانما ثبت من الازل على عدم القول امور قد يمتنع لاعتق القديم من الازل  
واعتراض عليه الله بانهم لم يقرن بين الوجود والاعتبرت ولا يخلون الاواب

الى وجوده لا بالربوبية لا ليس بين وجود الشيء وعده مرتبة حتى  
ولا عقل لمعنا بلا زمان والكمالات منزهة عن الحيز والسمو اقتضاها من  
العدم سموية مقدما بالذات كما سبق في المتن وذكرنا هناك ان هذا  
العدم مبنى على ذات كونه من الخلق والسموات وذلك متناهية في  
وجوده واجب بعد ان لم يكن لعدمه بالقياس الى فاعله ليس بمتغير  
انواعه على الاثنين التي قد يكون بها ما هو ماقوسيل وما هو بعد معا  
مصول الوجود من ملة لا ياتيح التعدد في قلها من لسان من هو ومن هو  
من الذات وذلك لان هو ومن العلة ان هو من العلة لا بواسطة  
من اياه فذلك وان عرضة العلة بواسطة اياه فذلك التي الا  
هو العلة بالذات وهو لا يكون وهو لا يكون نفس العدم لان العدم  
لو اقتضى لذاته العلة لا يكون معه ولا ذات الواسع والاعلم يعرف معا  
وبعد فيص ان يكون هو من العلة امر متناهي الهمما وما هو الا الزمان  
ان اراد به هو عضة العلة بالذات لا يكون ذاته متعينة على  
فلازم ان العلة لا يكون لها من هو ومن لا يكون وان اراد به لا يكون  
مع وضعا لها ولا وبالذات لا بواسطة اياه فلازم ان لا يكون نفس  
العدم قوله لان العدم لو اقتضى لذاته العلة لا يكون بعد قلنا مسلم من  
العدم لا يقتضي لذاته العلة وجه ثالث وسواء وجوده والى ذات  
بعد ان لم يكن له علة وذلك العقل لم يحصل غير قار الذات فهو  
الزمان انما لم قلنا سبق الزيادة والعصيان كان فيس زيو  
مثلا الى نوع الطول وازيدته الى موسى وان متصل فقلنا فيقبل الانقسام

لاي ضد فان قيل ايه ال نوح يكون ان نعمه وفضلته زيد الى عرو  
ملاكهم الى كمال نوح وسكته ليكون ان نعمه على زيد الى عرو وفضلته  
زيد الى خاله ملاكهم الى نعمه الى عرو وراية عرو اذ لا تستغلان  
اياه لا لايتجنى الى العوج وفضلته من مفضلته باقيس الى عرو  
فقد لا يجوز اجتماع العليل مع البعد لا لان البعد اخص من القبل والبعد  
وكذا الاستدراك اخص من اجتماع النقصان فاجتماعها في العوج ولا ينافي  
مستور ما خالفه ان عليلان يجب ان يكونا معاً واما ما معاً في القليل  
ولا يجب ان يكونا معاً واما ما معاً في الخارج فان قيل فعل هذا عدم  
الاجتماع الى الذي هو العليل مع الذي هو البعد اما يكون في العوج  
الخارجي فليس ان يكون العليل من البعدين ووجوه في الخارج ولكن وجوه  
الشيء في الخارج فاني ايضا اذ التفتل هو الراجح له بل فعله وايضا  
يلزم ان يكون ذلك الامر القليل الذي سموه الزمان والافعال عارضة  
لانهم اذ لم ياتوا واحدها الى من كان احداهما قبل والآخر  
بعد فليس من ان الراجح لا يتجنى في العوج وكان لكل من القليل والسبب  
ووجوه في الخارج فكلان بوجوه في الخارج فوجوه احداهما وسبب  
اذا لا يتكون في كل واحد من الراجح الى الراجح لان الزمان والحقبة  
والوقت امور متشابهة يتقدم احدها والاقتسام في احدها منتها  
الاقتسام في الاخرين فبطل الاصل الذي عليه بين فوجوه احداهما  
عدم اجتماع العليل الى العوج والخارجي لا يستلزم ان يكون الخاف وجوه  
خارجي فان السبب الخارجي لا يمتنع وجوه والموضوع في الخارج لا يمتنع











اما الف اولين فالف

کجایم

البر

الحسان

المهم

ملفوظات امام خمين

199.











العدم

عليا الصفوة

الحمد لله الذي جعل القرآن كتاباً  
مبيناً

عمر حسن بن ابراهيم فلم يفرج

الرقعة

تو که از این خط اندرین امکان می بود از ادا حق  
و طلبی که می بود از این خط

[illegible]



يتحقق العلم فاكستال بالعلم على المعلول لا بالحد العلويين لزوم تحقيق المعلول  
 للمعلول لا بالاحتياج الى وسط ولزوم بعضها خفيلا لا يتوصل اليها الا بالتحقق الى  
 البين لزومها فتقوم ان يجد العلم بوجود احد العلولين عن غير انضمام ابراهيم  
 لا يستلزم العلم بوجود معلول اقل من العلم بالامكان لا يستلزم العلم بالامكان  
 التام بل معلول علة واحدة على انها علم به كسبها بان انتمى الى العلم بالامكان او  
 كذا وقد عني ان علمنا انفسنا لميت فخرية فخرنا استعمال العلم بالامكان في حق  
 العلم بالعلم على ان العلم بالحدوث ليس مستلزما للعلم بالعلم بالامكان ولا هو  
**القول الاول** في اثبات هذا الطلب ان يقال ان العقل علم بالعلم بالعلم  
 فخر وجوده وعنده فخر في جرح احد طرفي علمه او في العلم بالعلم بالعلم  
 لا يبرح على الا لا يبرح في جرح العلم بالعلم بل هو كقول في طلب العلم  
 ولذلك تراهم فيقولون الموت الخريف وسر الزهر البت العتيق الذي سوي في العلم بالعلم  
 من الامكان وواجب تميز العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 ووجود الحدوث فلا يفيها اذا ابطال مدح من قال علمه الى ان يكون علمه  
 يعني انما يتصور حدوث الممكن ولا يحصل العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 امكانه حتى لو تصور حدوث واجب بالذات وان كان في حكم كونه مستلزما على القول  
 لم حدوث كسبه لوجوده فليس على ما تقدم عليه مراتب هذا البطلان فلهذا  
 على فخرنا باسرها وعنده ان الحدوث كسبه لوجوده والحدوث كونه علمه على سبيل  
 الوجود بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 ان العلم في انفسه هو علم يتصور كذا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
 عن علمها فيعلم على غير كون الحدوث علمه على ان يكون العلم بالعلم بالعلم

[illegible]

لا يمكن ما ج ز و انتقص المادة بما حصل فيها لان مرج ما ذكره هو ان  
تتضمن المادة امور حالتها سابعة على ذلك السطح متجانس  
او متجانس امور متعددة على تشخص الاول وهكذا الى لا نهاية الخ  
صان قول فم لا يجوز تشخص الهيئات لصفاتها المتعارضة كما على سبيل المثال  
ان لا ياتي في الخارج في عقد افراد الهيئة النوعية الى المادة او قول ان  
كلام الحكماء في هذا المقام مبني على ما ذهبوا اليه من ان قابلية الاستعدادات  
المتسلطة في غير الهيئة انما يكون في المادة على سبيل المثال ان كل ما كان  
سبوق المادة فلو تم سدا ثم ذلك بملكته والبارد عليه لا ان كانت  
الوارد منها مثل ان يقال ان المادة المتفصل سبقة الى كل الاوراد  
والمتفصلات على السوداء في فاعل وجو دات الممكنات ليست  
مطلبا ولا محلا فيتم مع ان لكل فاعل نسبة خاصة الى منفصله ولو  
سلم فلام ان الحق هو المادة لم لا يجوز ان يكون جوهر اخر غير جاني ولا  
يكنتم جميع المادة كجيب تين والجزءات ايضا لا ينفردوا على سبيل  
القول عدلان افراد القول الحق متفصل في السبقة كما قالوا ان  
عقد متفصل ليست المادة لا الا كما لا ينفرد جو دة على ما لا نهاية  
او ما ينفرد جيل من الاختصار وقابوا ان التماس الاستدلال المتعدد  
وان لم يكن في كل متفصل المادة تعلق التمييز والتصرف في حق  
الماديات فينفرد حسب تنوع المادة التي ينفرد بها وعلى كل شخص  
بما يتقدم على عقل الى مثله فان التقيد من المنة في الكيفية الى سبب  
كان لا ينفرد ان لا يمكن العقل من على الاشتراك في كثير من ثم يجوز

الاخيرين في زمان او اوبالعكس وكذا يمكن في زمان واجبا ومحمضا  
في زمان او اوبالعكس لان معنى ذات الشيء لا يمتنع ولا يخفى طب  
اللازم لكن الوجود قد لا يتبعه سببي الاوضاع فلا يتقضي ذات الوجود  
الوجود والقيود بهذا السبب يتبع اضافية كما في اتيه الوجود يكون مسبوقا  
بالعدم فان منه الوجود في نفس الذات وذات الواجب فضلا عن اضافية  
له وبذلك لا يخرج ذات الواجب عن كونه واجبا ولا ينقبض من  
وجوبه الى ان لا امتناع الذي لان امضا - الوجود - مطلقا باق  
بما لم ينفذ عنه - والاعتقاد وكذلك لعدم فقد محله كونه مسبوقا  
بالوجود فلا يستلزم التبع من الامتناع الذي لان الواجب والذاتي  
ولا يخرج من ذلك الاعتقاد من الامتناع الذي لان الوجود والذاتي  
بما على ان امضا به لعدم مطلقا باق محله وعلى هذا العكس  
قد الوجود يكون مسبوقا ذات الموصوف به لم يكن التصاق وان  
يمكن به ولم يصير المكان بذات كل شيئا اوسع الى الوجود ومطلقا باق محله  
مستتب بعد امضا فانهم قالوا لا يمكن ان يكون الوجود والذاتي وغير  
مستتب له وذلك لاننا اذا قلنا مكانا زائدا أي ثابتا لا لاكان  
الا ان كان المكان معزوم ان يكون ذلك الشيء نقصا بالمكان نقصا  
مستترا غير مسبوق بعد التصاق وسواء الذي يقتضيه له والامكان  
لاسته لكن اذا قلنا زائدا وعنده كان الا ان لم يوجوده على معنى ان  
وجوده المستر الذي لا يكون مسبوقا لعدمه ومن العلوم ان الاول لا  
يستلزم ان في لم اذن يكون وجوده والشيء اجل على امكان استمراره











اشرف

ولا يتصل معنى معنا الا انهما مفضل اليه وما استعان انا وجملا ووجود  
في الخارج ولا يتبين الا في الامكن لذلك المية التي هي محقق ثبوت  
متعددة لا سبع في هذا المبحث فيض الى وما استعان في الخارج  
وارتا وجملا ووجودا وبقاير ان الامكن فقط فليس في الخارج  
موجودا هو المية الا في مثلا وموجودا هو الشخص في ذلك  
معها وموجودا لم يبع مثل المية على اخر او ما ليس في ذلك  
ان الفصل بعينها الى مية فوجبه الشخص كما فصل المية النوعية في الجنس  
والفصل فوجبه في الحق من ان المية في الخارج في الخارج في  
يكون موجودا في الخارج ولو لم يبق في الحق هو ما يخصه من الحكم  
والكيفية والامكن في قوله من ما يعلم وجوده بالضرورة من غير  
تراجع لكون الحكم في الشخصات وهو لا يسمو بها بل بالاشخص  
ان في ان الطبع النوعية كالانسان مثلا لا يمكن فصلها من  
من ان المية من حيث هي لا تعني الوحدة ولا الكثرة وانما سكت  
فيها من اشياء من الشخص وهو موجودا والامكن في الكثرة  
الخارج بل يخص اعتبار العقل ان ثبوت ان الشخص لو كان عددا  
ما كان متيقنا بنفسه اذ لا يتصور بعدد فكل من عينه كثره فزاد  
ان ما لا يوجد له لا يوجد شيئا في العالم كسب الخارج والموجب  
متما ان غضا في الطبع وعينها وكثرة في الواجب الشخص  
لا تخرج في وجوده على سبق لا الشخص ولو لم يكن في الموجودات  
الخارجية كثر انما لا لا هو العددي وكثره في غير تلك الصفات والامكن في

لا يجوز او احد اعني  
الهوية الشخصية

يختلف كما لا يخفى الذي تميز به عن سائر ما في الرابع ان  
الشخص لو كان عدسيا وليس عدما مطلقا لكان عدما لا محصل او  
لشخصا لا يخرج عن الشخصين وذلك لعدم اعمد من هو  
وعلى الثاني ويرى بمرور وجوده باعني الاولين فلا يكون العدس  
وجودي واعني ان ثبت فلا يكون له اطلاقا ولا وجودا ولا هو  
لا بد ان العدس يعلم ان يكون عدما لا محصل لكون معدوماته  
الخارج على اوصافها ان اعتباري وكسرها فلا بد ان يكون العدس  
وجودي كالاتي والاشياء ولو سلم ان اريد بالشخص والاشياء  
سواءها فلا حصل لوان يكون الشخص عدما فهو اذ ان اريد  
ما حصل عليه فلا بد ان كل ما صدق عليه الاشياء لم يعد يكون  
بعضه متوحد كسبب والاشياء وما في على جميع الاشياء فلا بد ان  
عالم الشخصات لم لا يرد ان يكون متوحد متشابهة في عارض هو  
معدوم الشخص الخامس ان الشخص لو كان عدسيا كان عدما لا محصلا  
ضرورة كالاتي والكلمة والعلوم وما جرى مجرى ذلك فاقول  
فان كان عدما لا يطلق اطلاقا سواء كان كالكلمة والعلوم والجملة  
لا لا شك عدمه عن عدم الاطلاق كان الشخص متوحد كالاتي  
الماية كعدم الاطلاق لان التقدير ان عدمه لا يلزم عدمه عن  
عدم الاطلاق وعدم الاطلاق يمتنع في جميع افراد الشيء فكذا  
الشخص فلان يكون غيرا فلان يكون شخصا وان لم يكن الشخص عدما لا يطلق  
ولا عدما لا لا شك عدمه عن عدم الاطلاق انما هو انما لا

سفر علی بن الحنفیہ

۱۰



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ  
 الا بالبر والحق  
 والبر والحق  
 والبر والحق

1

والتقدم من الله عز وجل في كل شأن  
والإضافة من الله عز وجل في كل شأن  
والإضافة من الله عز وجل في كل شأن







Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

جان انه يعلق باعتباري افراد متوقف عليه كونه شخص على الوجود واما ما قبلنا فلا  
 ان اردت بالجملة ان على ما هو الا ان يكون الشخص كذلك و ان اردت المتوقف عليه فلا  
 لزوم فيه ولا فرق الموجود من قسمة المبدء وديم المبدء فوجها واما على عرضة  
 الالهيته على ان ترتفع عنهم من ان الشيء بالشيء شخص الشخص لا يرتفع اليه واما  
 لذات على الاصلح الموضوع على كونه من الشخص فان تم وانه ان ذلك الكلام  
 في منطق الواقع بل ان العلم متعلقا فان لا يقع بعد ما اوردته الشريف العلامة في قول  
 شيخنا الصفيان في الكلام بان ما بعد المبدء لا يمتد في امره بل في ذاته ومرتبط بالذات  
 لا يوجد هو الثاني فانك الاصلح الى الاول وقلت بان لا يتم على ان وجود  
 الكلي الطبيعي في الخارج يتم بزمانه على اخره انتم جردوا شخص السؤل بطوره  
 المطلق في الوجودين والوقت حكم شامل وفيه ما لا مرد له لا يتحقق الاشارة  
 الى عين الصوري استصحابا تاما دلالة وقوة فلا يتحقق الوجود في اشارة  
 الى الكلي مع مراد الصيغ وصرده استصحابا للحاج الى كانه عليه وادراكه  
 فيما نحن فيه والافاضة يعلم على اطلاع في لانه استحال ليس الا بانها لا يمتد  
 لكن البوتة يمتد بلا استقلال عما اذا تمتعته والحاصل ان الثاني هو ان اخرى  
 وهذه المرتبة الموضوع وليس دليلك لمراد في مرتبة البوتة فان اقبل ان الوجود  
 ورد ان البوتة ليس دليلك لانه لا يقع في الموضوع مطلقا في الشخص لا لا يوجد في الجملة  
 بحيث لا يمتد بانها واعترض بان ان اردت ما مضى الموضوع انما هو بلا سببه  
 الا ان من زعم ان الوجود الموضوع وان اردت انشاء وصف الموضوع عليه فله  
 ان لم يزل الدليل الاتبع الاصلح الى ذاته لا اليه حيث هو موضوع افراد  
 بخلاف الثاني وقد عرفت الحجة والافاضة المبدء قد تم قبل ذلك  
 ان الله تعالى انما بان شوك من موضوع الحيز وهو يمتد في السط اوردته  
 فيشفي ويسمى الموضوع ويوصف بانه واما بان يتصل من موضوع الى اخر  
 غير متجانس الزمان مع ما الاول والاشبه فيه اقول لو سلم المبدء في الاول

اشع الامر ايضا اذ العقل لا يوفق منها قطعا وما دلت على الاول وان على الثاني الامر ايضا  
بما قرره ذاك ان قد عرفت بدلالة العقل على صحة ضعفه فانه فكل من لم يرد  
حيث قروك المنطق هو الحال للموضوع والافتداء في منتهى الموضوع بانه انما  
في الحال انما هو حال الافر ويجوز ذلك فتمت بهذا ولا بد من ذلك ان حصل  
هذا الدليل فليكن احداهما ان الموضوع منتهى فلو اضطررنا من حق ومنه ولا ح  
ان الرض لا يمكن تحققة بدون الموضوع وهو لا يكون معها لعدم ان على الرض لا لا  
مع وجوده وان كان ميتا لا يستعمل فيه حقا فان عدمه جازة فيجب على كل من  
هو الموضوع المنقضى وعدم احكام تحققة بدون الموضوع ليس الا كونه منتهى  
فان قيل لعله لا يغير في مفهومه فلو انطلق من ان على الرض لا لا في موضوعه  
فلا لعله لا بد من وجوده ونزاع ان المنقضى الجرم والجزا اما موقفة على ان  
دون الاول وهو ان يكون قول الشيء بما ياتي طريق عن ان الجرم لا ياتي في وجوده  
ولشخص الجزا الى اخره فتمت  
فيصير على وجه احكام ان يكون الموضوع المنقضى هو الطبيعة المعقولة فيمنع  
هذه الاحكام المتبادرة والاشكال ان يكون على رذويها راس على السبيل  
والمراد بالاشكال ان لا يمتنع على ان يكون قول الشيء لا يكون على الرض  
لادليل وهو ان رذويها راس على ان لا يمكن ان يكون على الرض فتمت ولا يكون  
منها او ما ياتي في قوله لا لا بل واحد من العليات لوجود الطبيعة وضعه فليس  
المناسية على راس الزوائد التي بعد الطبيعة لا السبيل فتمت  
الى ان الجزا في السبيل اما موقفة على الطبيعة لا يمتنع على العلم  
فادار ان احكامها راس على ان لا يمتنع على العلم فتمت  
هو موضوع لمراد السبيل المرضية انما يمتنع من حيث هو موضوع لمراد السبيل  
الموضوعية ولا يمتنع ان قد تحقق ان لا يمتنع من ان لا يمتنع من ان لا يمتنع  
بالعدم تحكيم حسب القوة بانه القابض والموصوف والاشكال هو الرض نفس في الاول

24







و هو القائل ان دعوى  
الطهارة و يطعن في خبره  
في الدعوى و لا ينفك عنه  
مخبري في الدعوى خبره  
لعل يدعوا اليها خبره  
قد مر منه

في إطلاق الاسم في الموصوفات الحارضة في جميع الأقسام باسم الحق فإنه يفتقر  
فإنه دعوى الابدانية في ذلك وإنه قد سمعنا أننا قلنا البيهقي هو أن قسم الحق  
من حيث هو محل وجبته الحال لا يباين في كلام المحققين بل هو من حيث هو  
دون المصطفين كما سألنا في قول هذا الحال لا يباين القسم باسم الحق بهذا التوضيح  
الاسم لا يلاحظ لا يستعمل باسم السطوة عنه فإنه يتم قال في قول الحق السوداء  
غير محل الباطن من آثار اجتماع المتناقضات سواء كانت بالغا غير خاضعة كما هو  
راي من قال بأنه اختلاف الاعراض وجب القسم الحارضة أو يجب الجمع بينهما  
كما يريه المحققين والحق أنه لا شك أنه يتميز القسم بذلك مما يحل في حق الأمر  
متفككا عن الانضمام فإنه الكلي بالتمييز في القسم الحارضة فهو باق في ذاته ولا يلا  
وسم من حيث هو ذلك بالقسم النفس الأمرية وإذا كان كذلك فنقول أراد  
من أن قسم الحق يستعمل قسم الحال أنه يستعمل من حيث هو محل استعمل لها  
ففي الصورة الأولى لا يستعمل محل من حيث هو محل السوداء مثلا وفي الثانية  
لا يستعمل من حيث هو محل لكني سمعنا أن قال أراد ذلك أن القسم باق من  
حيث هو محل السوداء غير من حيث هو محل الباطن ليصح ذلك القول والآ  
فالمقصود على ظاهره أن يبين في الصورة الأولى أن قسم الحق السوداء وأنه القسم  
هو محل الباطن وفي الصورة الثانية أن قسمه من حيث هو محل فلو كان أن يكون  
هذا القسم لا يكون محلا لشيء منها وهو بدعي الاستحالة ولو سلم وقوع الفصل في  
فكونه في القسم بالاسم وأنه لو لم يوجد أحد عدل عنه هذا الوجه فلا خلاف  
بل المقسم هو مجموع القسم وهو محل الجمع وقد قسمه بالأمم واجتماع الضدين  
إذا حال له هو مجموع وهو من مجموع ليس بشيء لكونا ضدين ولا يفتقر  
تسمى هذا الكلام على كلا المذهبين في اختلاف الاعراض إذ يكتفي في الاشتغال  
الحارضة في الجملة بالجزء من الجملة وإن لم يكن انضمام والمعامل الجمع عن هذا التوضيح  
أوضح أن المصطف المقدس أعاد بناه المراد أن الاسم المحل حيث

[illegible]

برحمتك مستقيم لست امان فسترد الوهاب لمكة قلت ليس في التخصيص كلام  
 فلا ما خرج به احد من ترجمه بل لا من بل الظن من اطلاق كلامهم ان قسمه ذات  
 الحق بموجب قسمه ذات الحال من غير التفت الى اختلافها في الابدان او ابدان متحدة على  
 اقلها ومن الوترية على ان مرادهم انهم يريدون ان يكون مرادهم ذلك الحق الامام  
 الى القول بان الاطراف اعداد حتى يتوحد على ابدان الحق بل كل ما في العلم ابداني  
 يمكن ان يقال في الاطراف فان العلم الواحد من حيث انه واحد ليس محله لتعظيم  
 ولا انه اتم اجتماع المتعين وكذا الخط بان قسمه الى التقنين وح فقول اذا قسم  
 الحزم من حيث انه على الخط اسم ذلك الخط علم وكذا الخط بان قسمه الى الخط  
 واما الخط من حيث انه على الخط اسم ذلك الخط فلا يمكن قسمه الى المسمى فقط انما بيان  
 فليس ذلك يخص جواب الحق لا بموجب الاعتراف بين اعتراف الاعتراف بل يمكن ان  
 عن القول عنه فليس لا دليل على انه من الاصل الى الاصل فطاعته من ان كان المراد  
 ذلك الحان الوهاب الاخر غير ان الله في كل من يهمل عن الفضل فالحق فان قلت  
 بل يمكن ما قررت من الوهاب الاخر غير ان الله في كل من يهمل عن الفضل فالحق فان قلت  
 المراد من السطر الذي صار محله الخط شئ ان كان مقسما في الوترية فالحق الكلام  
 والا كما على الخط خط اخر وكذا الحق وجه عدول الامام في الوهاب انه عام  
 في الوحدة والاصناف فان ذكر المخرج للحق في وجه نظر الله في ذلك مثلا فالحق  
 من حيث انه قد قسمه الى وجه من هذه الحقيقة لا يستقيم فالحق في وجه ذكرنا لا يجوز  
 فقدرته على ان يكون من طرفة ابدان عام في الباب ان لا يمكن اجزاء ما ذكره في  
 كلام الامام ونظرا في وجهه ولا يدل على وجه هذا القول في وجهه زائد على ذلك وقد وازم  
 لو كان مرادهم ذلك لصار الزعم لفظي لانه مرجح كلام الفصل دل على ان قسمه  
 ذات الحق لا بموجب قسمه الحال كما في الاطراف بل قسمه من حيث هو محله فعليا  
 بموجب قسمه الحال فلو كان مرادهم بل انما بالتخصيص ان قسمه الحق من حيث انه  
 بحق بموجب قسمه الحال لا من حيث ذاته المعز المتعظم في سبق زعمه في الحديث

وهم السامعون  
في الدعوى  
مفوضين  
لعل



التي هي

ان شئت الله فان من العوج دوات باسكن ولو لم يكن العوج والاراضى على المسببة  
 لم يكن يمكن اصلا لان المكان عبارة عن شئ من شئ الله تعالى العوج والاراضى  
 فان العوج دون نفس الية متغيره هناك مسبة فقلنا على شئ من شئ الله تعالى العوج  
 التفرين ولو لم يكن شئ من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 الى سلب ذلك العوج وفاجىء بان شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 فكان اما على المسببة من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 قوت السواد سواد العوج وهو كذا على ان قوت السواد سواد العوج  
 العوج فاجىء فلم يتوقف على شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 الاستدلال كذا فتحج الى الاستدلال عند شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 الدليل وبذلك انشك المصنف على التقريرين انما يتم ان لو كانت الية متغيرة كغيرها  
 فانها اذا كانت متغيرة لكانها على شئ من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 ايضا واعلم ان المركب من متغير شئ من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 يوجد واما من حيث المتغيرات فانها لا يكونان الا باليات التي لا تقوم على بعضها  
 غير متغير من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 وانفق المتماثلين وتركب العواجب عطف على استقصا حنى لو كان العوج  
 نفس الية لكان قوت السواد ليس به وبذلك قوت السواد ليس به  
 ليس به وبذلك شئ من شئ الله تعالى العوج والاراضى على المسببة  
 لاراضى ان شئت الله العوج والاراضى على المسببة  
 الاراضى ان شئت الله العوج والاراضى على المسببة

[illegible]

بذی وجود و لیس بذاتاً قشاً و اعلم ان هذه الدعوى كزور و ترويض و السوء  
من الوجوه المذكورة في معرض الاستدلال و انما السبب عندنا بالنسبة الى  
الادان العاصرة و لا نزاع لك ان تلك الدعوى هي من قامون بزعمها و هو  
الخلق عزاءات الواجب في المكنت الا انها هم قالوا ذات الواجب ثم  
خاص بالوجود الخلق قائم بنسبة مبداء الخلق المكنت و المستحسن يقولون كما ان  
في المكنت مبدء وجود و اسطق و حصه من الكون و اذ بين عليك ذلك في  
الواجب بعينه و اما لا شارة فلعلم ارا و انتم لم وجود و هو في عين بعينه  
وليس فيه اعلم ان لا تبرزها في الخارج الحس في الخارج حسي سوانية و احز  
سواء وجود و قايدياً فانه راجع الى خيل عليه تفتيح او تم و لا نزاع معني في ذلك  
و تيمم بالحق و حجت هي يرا و اجاب عن استدلال الخصم بان الوجود لو كان زائدا  
على العلية كان معه قايدياً فان مقتضى بعية الوجود و اذ بانية العروسة لعدم  
الواسطة و كذا جامع و اما لا و لا مستند ان يكون البعية موجود و قبل وجودها  
و اما انفسه فلا يضمن اجتماع التقنيين و لا يكون المصحح موجود و قد وعدت  
معدوم و بالاجاب ان عدم بانية من حيث هي لا بالية البعد و تيسر  
انفس نفس و لا بانية الوجود و لا يلزم وجه و النسبة قبل وجودها و انما قيل ان  
اذا بالية من حيث هي لا يكون الوجود و هو لعدم نسبة و لا بالية منها على كل عصر  
استدلال العروسة كانت في لزوم الخلالات و ان اريد ما لا يكون موجود و اما لا  
معدوم و لا لا بالية و لا بانية فانه قول ما لا واسطه ان انفس نفس خال و اذ لم يتم  
ان يكون البعية معدومة الوجود و غير معدومة راجعاً لثبات الوجود اما العبرة بالوجود و  
ولا لعدم و ان كان لا ينكح من اعداها فليس عدم الانكحاح عن اعداها



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

L

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠

1870

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.



[illegible][illegible][illegible][illegible]







٥١٢

٥١٢

۱۰۱

[illegible]











فوق كارتى فاقى عينا متوقف الحظ الطبق لا يكون عليه امر واحد انه يمكن ان يكون  
الترتيب وثانيتها ان كان مرتبة بعد معرفتها لا يعطى الوقت وثانيتها ان كان مرتبة  
عليه مستقر فلا مكان للمعرفتهم فيما يتجشون عنه والجواب عن الاول بان الرض ان يترتب  
المشهور غير ممكن الا بعد ذلك فحينئذ لا يترتب التصديق به لا يترتب الموقوف اليه  
الا ان يكتفى بوقت التصديق في الحظ في الاستحسانات او يترتب بوقت تصوره  
بحسب العادة والوقت قبل لا يترتب بالوقت في زمانه ولكن يمكن عدم الاحكام بزمانه  
عن الوقت وهو الترتيب الصحيح للقاء دون استماع الحصول بدون ذلك فينتقل  
بالعمل المتبادر وبلا جرمه يتفق الاثران ايضا كما يتفقان على الاحكام على الزمان  
او كاستعدادها والثاني بان هذا الكلام وان لم يترتب الوقت فحينئذ لا يترتب  
على ما قلنا ان ليس البديهي من ريد تصوره فانه هذا الاشارة الى المدعى  
عن اعقابه صاحب الاعراض فليقدم وثانيتها كما ذكرنا فانه دليل افعلي وليس  
الاسلوب لانه الاول باعتبار الاحوال متدينا والثاني باعتبار الموضوع تصور  
اولا في الاول انما يقدم احوال الى متدينا من اجزاء صاحب الاعراض ايضا  
والثاني انما يترتب اخر وهو الموضوع فتراه ان يترتب او اشارة الى الدليل اعني  
بوقت رتبته حال التوجه على الوقت لوقت تصوره وهو معرفته على الرض او على  
حال الرض اعني ما عليه الابداع على الزمان او كون الزمان قابلا فيقدر للاسوة  
للمعاصرة المرفوف لانه فيما سبق نفس الاحوال في نفسها وفيها يبين باعتبار الموضوع  
على باعتبار المرفوف عليه رتبته لانه هناك الاحوال من حيث هي احوال وفيها  
باعتبار تصوره وموضوعها وعلى الاول ظاهر وعلى الثاني يظهر ان عناية  
وما يتبع من جعل اسم الاشارة اشارة الى وقت التوجه على الرض وهذا احوال  
انما دليل المدعى احوال احواله لا يبين الواجبات في المثاليين كما قيل  
فما لم يزل لا يترتب في الكلام والثاني يرجع الى احوال مذكرنا والثالث فيقول  
بنفسه وهو ان الحظ في الحظ لفظ المعنى على الموضوع دون الاحوال فتدبر

بان

بان المرفوف او المرفوف عليه في الاول جميع الاحوال وفي الثاني موضع الموضوع وليس كذلك  
ويمكن الجواب بان الله في الاحوال للبعد اشارة الى معاصرة الترتيب ولم يمكن ذلك  
الموضوع او بانها لتسويلا للترتيب اعني التوجه والموضوع اما الموضوع  
الترتيب على موضع ما وجها مرجح فاصلا فحينئذ صاحب الموضوع على التوجه من بان  
حيث بانها في الموضع في ان يترتب كالموضوع الترتيب وما يتبعها على طرفة الاستحسان  
من دون مراجعتها الى ما قلنا في الاول - الحق اننا يكون ان يترتب في جميع الممكن  
الى التوجه والرض لستفاد بغيرها ولو بان وجه لوقت التصديق بالاحوال على تصور  
الطريق في احوال بغير التوجه عن الاحوال المرفوف والما على التوجه فيكون بطلان التفسير  
الا ان ولا يترتب موضوع البصيرة الا بعد ان كانت موضوع العلم واخرها ما يتبع  
فيه عن عوارض الدلائل فيستلزم عناية بالاحكام الخاصة او انما صاحب الترتيب  
الموضوع او الرض الذي قلت النص عنه انما يترتب كون الرض الاخص فحينئذ  
امراضه او بعد عناية في الامر المرفوف او في الاول فيكون الموضوع بغيره في المقام  
وقد رتب الرض مع ان ذكره بالحق والاسبق لا يكون وجها وانما في الحظ في المقام  
لما لا يترتب الوقت في تصوره التفسير فاقول ليعتبر التوجه على عوارضه من الواجبات الرض  
في الجملة على اكل وجه فيعلم ان ما عداه ان يترتب في مرفوف (ان يترتب في) وليتأكد  
المعقد في الجاه والاعراض وازداد بانها في الثاني الخاص فليست حقيقة في  
الواجب عن التوجه بالانفاق (انما يترتب) عند الاطلاق لا يبين البتة في دليل  
الحظ فيستلزم التوجه بان في المعاني (انما يترتب) وهو خلاف الرض في الظاهر ان  
معنى الاحكام الاضرويه وهي مستقرتها لا تترتب من كون البتة في دليل الحقيقة  
عدم كون اللفظ محايلا في المعاني لا يكون محايلا في نفسه ولا شك ان يستعمل  
اللفظ في الزيادة حقيقة ووجه البتة في مشروعه وشروطه في معصية كما في الاحكام  
في العرف كما قيل في الوجود بالتمسك الى الخارج فان قلت لماذا لم يبين انما يترتب  
في الموضوع (او يكون) فيه وهو الانسب بالاجاز المطلوب في الكتاب قلت ان الاول

حيثما مثل صاحب المكنية منه مادة بصورة حسيية واما ان لا يكون ونحوه  
صورة مفارقة كما فعلوا في القس اشكالهم اعطاه الله في ان يبين الاحوال  
فانه قلت لم يبين كلام المصنف انما يترتب الموضوع عن الترتيب في المقام  
نفسه بان لا يترتب مرفوف وتوجهه انما لا يترتب انما يترتب ما ذكرنا انما يترتب  
ما يترتب عنه الخوازم ان ولا يترتب انما يترتب انما يترتب انما يترتب  
اولا في دليل عن العلم وذلك لاننا لم نعمل على المرفوف عن العلم انما يترتب  
بالدلالة الحسية او المعنوية او الحسية في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
حيثما لا يترتب عن غير العلم انما يترتب عن العلم انما لا يترتب من ادلة الاحكام  
فان كان جرمهم فانما ان يكون صورة او اية وان كان مفارقة ليس جرمهم  
فانما ان يكون مفارقة فان الاحكام لا يترتب عن العلم انما يترتب  
عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا اشئ وحده المحقق انما يترتب على الموضوع وما لا  
وضع له بل المفارقة للرض والمفارقة له والسيد السيد على المفارقة في المرفوف في  
البيان واعرض على بان ان اعتبر المفارقة في العقل بهذا المعنى مفارقة في العقل  
المفارقة والمفارقة في الترتيب في الترتيب وان اعتبر المفارقة عند مفارقة الترتيب  
في العقل في العقل في عقدين عطف مرفوف في المرفوف في المرفوف في المرفوف  
يستعمل المفارقة في المفارقة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
طريق الاستدلال في عدم مفارقة المفارقة العقل اذ لا يمكن ان يكون العقل  
ذا موضوع او مفارقة الموضوع على المفارقة في العقل في العقل في العقل في العقل  
في الاطلاق المفارقة العقل على العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
ثم ان لا يترتب في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
فيها قلت لانه المفارقة الى المرفوف والمفارقة له ليس معناه لا يترتب في العقل في العقل  
فيها قلت لانه المفارقة الى المرفوف والمفارقة له ليس معناه لا يترتب في العقل في العقل  
مفارقة ليس معناه لا يترتب في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

عدم

اسماء  
العلم  
العلم  
مع الزمان







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ملکین تخلص خود ازاد آباد

ثم سرت الى الوقوع وسبقها فلهذا سكت ان الرض المحل موصوفه حاله اذ الوجه  
لا يكون من جلد بل من الجوهر والارض من قديمه والجل محله دون الحال لما مر  
من ذنبهم فيصدق عليه المحل المقوم لذلك الحال فانهم وقد تقرر الحال المحل  
بوتوسط بين ان سلسله الخلق واداسمى الماد الجوهر مدعى لانه لا اية البص  
تدخيل في حاله في الجوهر يخرج به الطراب عن كلاله ليس المركب كما يظهر بالاول  
وارادنا بواسطه الارسط الى الرض بان موصوفه اوله بواسطه بوصف الجوهر  
وعبدته فتشمل حلول التعريف في الحسيه ايتم فان قلت لماذا لا تشر الى هذا الموضوع  
وهل هو الا عرفت بان ليس موصوفه اوله الرض الحال في الرض فلا ترض  
المحل كالروضه فكيف اطلقت الارسط في الرض قلت اما الاول فبطلان الصورة  
كما صرحوا وانما الثاني فعمل المراد ان الحال بمنزلة المحل الاول بالارض والصوره  
بشرط حلول احدهما في نفسه لانه لا ينفك الى الجوهر المحل بشرط الرض او الصورة  
وليس من عروضه عرض فارعه مساحه وان لم يصرفا عما لم يقرر كما لم يقرر  
والطراب يردون ان قام في هذه الاشارة الرض بالرض والوقوع على الحواجز التثبت  
بالاشارة مفيد في الدعوى الجزئي اوله في الجزاء فان مذهبهم العقل كماله بان الجزاء  
هي الموصوفه بها اوله وبواسطه تصديق الجح وانما التثبت بالروضه وبها  
الرض لانه الاول اعقابا وعلى الثالث فاني قد اتممت كل ان اردت الجزاء القطعيه  
فاقفا انها باهم وان اردت القطعيه في غير موجود ان الخلق على معنويه  
كذلك يكونان عرضيه والواجب بان يفتي على معنى الصفات مطلقا الجزاء بهالت  
ان تصحقت فحق انما بخلاف الاول ولا سكت ان العقل مفرغ من هذا انصفت  
به الجحيم في زمان محمد اسعدا فانه قد فلا كونه بطريق اوله عرضيه سريعه  
وسعه لكباره وكما لحقته في كونه حاديه عند كون بعض الاجزاء اعضاء بعضها  
ارض والملاسه كيفه حاديه من اسمائها حالان في الجحيم كما جازى من اسمائها  
فيكون كونه مصداق بالحقا دير الى الخطا السطح دون الجحيم قابضه

25







غير المحتاج على آخره فظهر وجه الجواب على كل من الاعتقالتين فخره ولك من الشكر  
وذكر ان استعمال المادة في اقوال رجبهم في الحرارة بارة الحزن من القيم من القصور  
وهستما لما يمتد عليها في حجب رقت قصوره عليها فخره ان تقدم التي انما تفسر  
او انما يخاصة القدم او انما يستعمل الخط قبل قصوره لمن باب خطاب العولي  
بالرعي مدغم بارة المادة او المعادى عن ان يتصوروا بوجه اولي للمعنى  
على ان قاري كتابه حصل مما في الجملة على الحاديات ما ذكر في موضع من رجب  
فالوجه ان المناسب لباب القدم ان تقدم ما يستعمل تصور المقادير استعمال  
ولعل السامع او المال ذلك حيث قال في الاول ولم يعل بالصواب وان كان  
للادق ايضا دجها فالاول لا يفسر قسم الجهر الى المعادى في قلت لا يديته  
عليك ان المادة والصورة سابقا لميز المعادى فكيف تقدم عليه وبالجملة ليس  
نقسم اليه للمعادى غير القسم الى المادة والصورة فلا ضرورة لادق عنه نعم  
خروج في المعادى من غير خلق المادة والصورة فلام ان لا يخرج عن فخره  
كما لا يحسن في الحاشية ان لا يكون اليه بحيث لا لا نسف ان لا لا جهم  
محل توهيول ولا ان كل حال في صورة لم لا يحذر ان يكون الحال والمحل في  
لا يترد اليه البنية على المقادير لا على المعادى حيث انما سأل في فصله ان الله  
عند الحكم على العالم ثم اراد ان لا يخرج المعادى غير صحيح ما يترد  
المعادى ويخرج عن قسم المادة والصورة ولا يثبت عليه كما عرفت من مادة  
من حرارة النسل والصلب فلو لم يزل في الحرارة التي تسير ان لا يترد  
مخصص بلا تخصص فترد ولم يفل في الشرح الرئيس في اول الاليات الفجرات  
كل عهده ليس في موضع فخره ان لا يكون في محل اصل او يكون في محل لا يثبت  
في الزمان فان كان في محل فانما تستعمل صورة مائة وان لم يكن في محل اصل  
فانما ان يكون محلا لم يثبت في كسبه ولا يكون فان كان محلا لم يثبت في  
فانما ايضا فان ان يكون مركبا ولا يثبت

الحركة الأولى فاقم قال السائل انه مراده ولم يحل في المقارن للمادة والمركب  
لما على ما ذكره والمعرض لم يستعمل الكلام في الارتفاع ولان زعمهم ان لم يدعوا  
اختصاص المقارن بغيره افرز بالحكم ولعل عليه مستقيم عندهم ان مادة المادة  
مختصة بالحكم عندهم وان لم يستعمل في الارتفاع وحل الكلام على ما يستقيم على ما بانهم  
وان لم يستعمل في الارتفاع اولها لا يستقيم اصلا فافترس ما ذكره وبقي ايراد الامام  
فان قلت على ما فرقت الابرار سئلوا التفتيم عن زعمهم ايضا وايضا لا فرق بين  
بين الاول ان لم يدعوا كصحة التفتيم افعالا وما ادى صحة عندهم قلت  
المراوغة صحة التفتيم عندهم في التلخيص فمظا الى مجرد قولهم المارق للعادة  
هو العقل والحق والمارقون به المادة والضرورة والحكم مع قطع النظر عن كون  
المادة الخارجة من التفتيم ليس الا صيرورة اخرى وبعبارة اخرى صحة على زعمهم  
موجب بادي النظر والحاصل انهم لم يدعوا ان مقارنهم مجرد من صيرورة  
الحكم محل نفيهم على اذكر المعرض فبروزة بطور مطلق لا لوجه بل لوجه الملة  
فان ليس بهذه الثابتة ان صيرورتهم جزء التفتيم بوجه الظهور ان المادة  
من خواص الحكم عندهم ذالعين عن ان المادة الخارجة ما هي بقية اذ على الارتفاع  
وافترس لوجه وظهور المكان حل ايراد الامام على كل من الوجهين بل على الوجهين  
استلزام على الله المقام الاول لا يمكن ان لا يكون على كلام التفتيم بقطع النظر  
على ان المادة الخارجة من التفتيم ما ذا ولا يتبع بدور فاذل لفرقت بينهما  
ثم ان زعمهم كلام الله مقتدر بواجبه والاضطراب المقارن في كلام المعرض  
محمولا على المقارن بغيره افرز وظهر على افرز واذا ما كان فالمادة في  
زعمه الشارح اما معنى ما فرقت الحكم افرز من التفتيم اعني صيرورة افرز  
او مطلقا مع قطع النظر عن انها في الارتفاع عندهم مانا والخارج من الصفة  
ما ذا فانه مستلزم افرز ثم عدم استلزام انا او قل مطلقا او مطلقا اي في الارتفاع  
وعندهم وكذا الاستلزام وهذه ام

فلا يشترط الحمل فيها كحكم المعرض على المفارقة لجوهر في مطبة وما حلت المادة فيه  
منها على غير الجمب فلا لاسقة مطلقاً ثم يدعى إليها المادة الخاصة من القسم  
الآخر من ذلك مطبوخة وارساءه تحقق على غيره وما حلت فيه على الخارج من القسم  
فلا لاسقة ثم تطلق على مثل الجهور ومثل غيره فقط على ما قرأنا وما راعاه الله  
دعوى بلا دليل والآلة التي لا يفرق فلا لاسقة تستلزم فتح منهم فقط لأن الزايق على  
مذاق الجهور وأما عدم إمكانه مطلقاً وفقاً لعدم قطعاً والآلة الصورية الجهرية كحكم  
المعرض على جهره في غير فقهنا عدم مساعدة عبارة عليه التزم الآلة بين على ما لا  
انتم مع على بين الشرع والشريعة ويرد على التزم الآلة منها اتحاد الحملين في القسم  
والرافع عنهم وإن خيراً مضمونة وعلى الثاني في اتحادها مضمونة أيضاً التزم الآلة  
يرد العبرة بلفظ المادة يحلها مطبوخة لغيره فتدبر وعلى الثالث ما ورد على الآلة  
فما لا لاسقة من الرافعة مستقيم على الآلة والرفقة على الثاني فيك أن عليه جهر  
الجهر وبدونه أيضاً على قرأنا وعلى الثالث أيضاً كذلك وأما عدم إمكانه من الرافعة  
فخطأ والرفقة أيضاً على مثل الجهور فقط وأما اتحادها بالاسم فليس مستقصاً في محله  
استواء التزم به هذه جهرية عليك استوى الآلة لاسقة من الجهر وتكونت من جهر  
بأنه من هذه العبرة الأخرى على الآلة ودخل هذا الفاضل اتحاد الحملين فلا يستقيم  
الآلة عليها والحاصل أن عدم لاسق عن اصطلاح ما لم يكن فيها ولا بد من ذلك  
أن لا بد في صحيح القسم بناءً على أن المفارقة ساءت من غير الجهر من وجوب  
اختصاص المفارقة لجهر آخر على الأول ما من دين إذ يعين لاسقة ثم قرأنا  
وعلى الثانية فليقل لاسقة من محل المعرض بل يجب الدعوى ولا يلزم أنه لا يلحق فاقم  
المطلوب ادعاءً في جهره لافراة القدرة وإن اختلفت عبدة بالمفارقة على مثل التزم  
أنه إنما مطلقاً قصص المادة أي على ما من الجمب والرفقة بحيث يفتني إطلاق الحال  
لقد خرج شئ منها إلى بعض الشرع على تصور الجهر ثم مطلقاً في الآلة على حلها  
لما من هذا على الاسم فلا بد من إظهار الخارج















...

عن الارادة الحكيمه متوقفه على وجود الارادة الجبريه بان ذلك ان  
على شئ عليها الا وسعت منه اراده كل مستعمل قطع جميعا منه شيء  
اجزائا من حدوده ونقص من كل اراده جبرته مستعمل قطع جميعا منه  
واقع بينه وبين ذلك الحد بعد قطعه اياه محل حد الاثر وبذلك لا يقد  
بعد حصوله الى صحتين من حدوده لا يحل في اخر بعد القطع  
ولم يحاد ذلك الحد الذي وصل اليه في واقع كل من من اجزاء الحد  
محلي كل من ينقطع من اراده جبرته مستعمل قطع جميعا منه شيء  
منه الخلفات والارادات مستعمله استزاد الخلفات وكان استزاد  
الخلفات لانها مخصصه ولا يعنى كونها كذا لانك استزاد الخلفات  
والارادات بعد امتحانها بتغير لا يتغير لاجلها ولا يعنى كلياتها  
بالخلفات والارادات الجبرية من حيثها بتغير فلا بد من عمل  
عاده جبرته والحكام منها كالحكام في الاول ثم التمس ان كان وجود  
قوله ان التمس على كل ان لا يعنى لان التمس ان يقدم حال  
اللاقي والحدود لما يكون عليه وجوده واجاب بقوله كون التمس من  
الخلفات على سائر ملك الارادات المعهده حصول الخلفات والارادات  
اخرى حيث حصل الارادات في نفس والملك كان في المسألة الى ان  
يعني ان السابق على هذه الامور في انعدام حال حصول الملك  
لان العلم المعهده ان لا يخالص المحلول على ما هو في ان التمس  
كأن يقضى في كثر من الحركات والاصار على سائر كثر من مثله فيقضى

12

ثم يتبين ان متوسط تلك المتوسطات هو المتوسط الواحد في انفسها او المتوسط عنها  
 او لا يستحال ان يستعمل في جوف او موضع او موضع خالي من جوف مثل كره  
 اما ان يكون لكل واحد من هذه المتوسطات تعرض في المساحة او في بعض  
 بعض الاطراف او في صولها او في سائر اقسامها بل في المساحة منصفه الى غير  
 النصف او كل نصف من تلك النصف التي لا يمكن ان يشارك في كل اقسام  
 بل في بعض هذه الكمال او لا بل في تلك وانما في بعض حواشي الكمال  
 المساحة من جوفه الى النصف من اجرامها لا سيما في ذلك في بعض المساحة  
 فيكون كمالها والفرق الرابع والاربع والاضواء يكون التفاضل والاربع  
 متساويا في اصل النصف ليسا لا يستمر في كره واحدا من اصل النصف  
 لعل الحق بان الموجود في الخارج هو كره في الوسط وان الكره في الوسط  
 ليس في كنه تلك بان ان الكره في الوسط امر واحد في كنهه ليسا  
 متساويا في اصل المساحة بل في اجرامها او اوداه معا لكونه كمالها ولا حاصه  
 الى الجمل والحدود المفروضه عليها وتوضيح الفرق بينهما في جوفها او في كنهها  
 متقوده في كنه واحد جوفها في كنهه في بعض النصف على التفاضل والاربع  
 ان كل عرض في كنهه الى التفاضل او اوداه جوفه وان كنهه السطح على  
 وجه الكره في القطع ولا اوجب بعض سواه اذ عرض على الكره  
 انما في كل سطح من تلك التفاضل متساوية وبشرط في جوفه النصف  
 المتعارف الرضه في كنهه وبشرط ان يصدق على المتعارف في كنهه  
 الصور الا ان العرض المتعارف له في موضع خاص متساويان في كنهه



١٢٢

[illegible][illegible]

ان

كمال الخصاص من الخصاص الى غير ذلك يمكن تخالفا اليه والاعمال لكان احتياج  
 المحلول اليه موجب عدمه الظاهر على وجوده متغيرا لظهوره في القيد  
 فلذا يكون في قول المصنف متغصنا لانه الى المحلول ان متغصنا الى وجوده كان  
 على معنى ما ذكره في النسخة ان المعد حال وجوده المحلول متغيرا في المعد  
 يدل على عدم الوجوب خلافه انما الجواز لان المكان العام ولا  
 شافاة بينه وبين الوجوب انما احصاها ذكر الجواز باعتبارها لمعنا بل لا بد  
 اقول بهذا اصل وفيه نظر لان هذا الكلام انما يقع ان لو قال في خبر النسخة  
 المعد حال وجوده المحلول وليس كذلك بل انما استغنى بها  
 الجواز من نفاه المحلول لعدم المعد لا يستغنى ذلك التي ليعتبه ثم قيل  
 في وجود المعد بعد المعد لان العلم بالمعد كان في البشارة  
 ان يقول ان واجب في المحدثين وان صار كاف في الحرب ما ذكره  
 وزاد بعضهم ان المعد الحصة على اعتبارها يحصل المعد القريب فلا  
 يجوز ان يلاحظ وجوده المحلول بخلاف المعد العرف فانه في زمان واحد  
 والفتاوى ان المعد هو المكان قريبا او بعيدا لا يجوز ان يلاحظ  
 وجوده المحلول لان المعد مازن لا يستغنى هو القيد المتأخر  
 فلهذا المذهب ايضا لا يجوز ان يلاحظه وادعى بان هذا الدليل موجب  
 احتياج المحلول في جميع اوقات الى علمه لا الى علمه الموقوت لانه  
 في عدمه ما بعد انما هي في حاشا ان يكون المحلول ايجابا وان يتوقف  
 على الدليل فاذا احدثت احد بينهما لم يحدث وحده الا في

وجود الحقل على فضاء رتبة ١ المستوردات في زمرة كاهن  
لا يكونا كالحاصل في الفضاء ١ المستوردات



بے انتظاری اور غفرت و مہربانی کا یہ عالم تھا کہ

میں نے

الطبرستان

ما مصدر متعلق بمتعلق بيان لا يمكن ان يكون متعلقا بمصدر ظاهر لانه لا  
 ان يكون واحد متعلقا بمصدر فلو كان احد اهل قارب معلولا ولم  
 يوجد اخر فلهذا ما لم لا يكون ان يكون له است واحد من جميع الحالات  
 خصوص مع امر متعده شاذ في احد واحدة او غير شاذ فيهما لا يكون  
 ملك مخصوصه لاهل ملك الا ان مصدره متعلقا بالمتعلق  
 لا بعضا دون بعض ولو سلم انه لا بد من خصوص مع كل صادر متعلق  
 فاما انما يوجد قوله في نفسه ملك مخصوص في المصدر فيكون قوله  
 قطعا طائفا اراد بالمصدر الفاعل فلام ان مخصوصه المذكوره هي التي  
 في نفسه متعلق كل لم وجوده وان لم يكن فاعل واحد امر في خصوصه  
 مع معلول معين ومع امره في اوله مخصوصه مع معلول في ذلك يكون  
 مخصوصه في الفاعل في الجمع المأخوذ منه ومن غيره وان اراد بالمصدر  
 ما به حمل في المصدر سليمان ان مخصوصه مصدر ولكن لانه ان المصدر  
 هذا المعنى يجب ان يكون موجودا لا يزال ان انما المتطابق متوقفا على وجود  
 مخصوصه في نفسه بقدر متعلق المعلول او لم يكن في الواحد الحقيقي في قوله  
 لانه يقول لو اوجد فعلا لا اوجد له غير كذا في الواحد الحقيقي لانه ان  
 لا يكون سلب شيئا كونه من شي واحد من جميع الوجود لا يستلزم ان يكون  
 ذلك في نطاق جميع ما يات مسلوب منه فاعلم ان يقال من ان السلب  
 من شي امر متعلق بالمتعلق في الفعل الا بعد متعلق مسلوب مسلوب في متعلق  
 ولا يكتفي بتوجب المسلوب عنه وحده لا يكون الواحد الحقيقي في















成

成

کونہی

کونہی



المعروف

اشان

5

في سها منة مخلوطا بان لا يتصف بالصفين ولا بامر من سها كاشفا  
 ثانيا من السوداء البياض ومن كل واحد سها من اللون اوسطا ومن  
 الصفين لكن عند الاصناف من الوسط سواء من كل الوسط باسم وجود  
 كل الوسط من كل واحد في دكا اعلم ان الوسط من سها من اوسطا من اللونين  
 كما كان للعاد ولا جابر في الصفين كما انصف بين العادل والمجهر وما  
 لم العكس لا يقل ولا يحفظ فلم يرد السلب الطرفين اثبات  
 حاله من سها بين المثل والمجهر ولا يقل لواء عند ان لا لا لا يقدرون  
 كمرث لا يتقو على الخلاف الا بين اثبات فيهما او ينفى عن احدهما في  
 في النواع بالحد الجسدي والوالفاء بين الاحساس اصلا لا بين النواع  
 ليست منه بمرحس واحد اما الصفاد بين النواع لا يضر المذكر  
 جنس واحد في سها السوداء البياض المخرجين في اللون الدقيق  
 فيهما العريب ولا يعلم في ذلك سوى الاستفراء ولا يعرف  
 في الصفين والرد على المفضل وذكر في الجرد في صفين من الصفين  
 بان تلك الاساليب اجناسا لا تماها فاعيد في الاستبان  
 يظهر عليها المزايا الصفين والوسط من الاول من كونها جزاء  
 اوسطا في اوزان في جيب صفين من صفين الصفين في الصفين  
 يكون كل صفين منها جيب واحد من الصفين الصفين الصفين  
 جوايب دخل في صفين من صفين الصفين الصفين الصفين  
 صفين الصفين الصفين الصفين الصفين الصفين الصفين الصفين



10

المصاحف

والأغنية أن يكون على كسب وجهه دأله تهنئ والماتحيف وجهه دأله التاني  
وهي معلول للمعلول لانهما عليه باخر احسن في الوجه فلها اثنين العائنة علانية  
العلية والمعلولة بالانقياس الي شي واحد لكن كسب وجهها الاثنى  
والخامس في ان جميع ما يتبع الالشي يعني ان لا يبقى مكان امرار كسب  
اليه لا يبقى ان يكون مركز من هذه امور الية على ما عهد دأله فترى جميع ما  
منه لا من ان العلل السامعة تدرك في العائنة وحدها كما في الية الطا  
الضياء ومن الموصي بلا اشتراط اعني تاسره ولا مقصورا على لا في  
لا بد من اعتبار المكان للمعلول فالركيب لانهم لا يقولون عليه الا  
الي العاقل هو الانسان فانه في تمام حيزه متصفا بالانسان لا يعلق عليه  
لانسان ما هو في جانب المعلول فانا ما نشتاق بطل عليه ولا شك  
انتهى ذلك لاجرة انما تصح العاقل مرة اخرى اجول ان المعلول اذا  
كان مركبا يتبع اجزائه التي هي عنه يكون جزءا من عليه الفاضل وكذا لا يكون  
محاذا الى الخلق في الاما العكس فاطلاق لفظ العلل متعين لجميع الال  
لان ان قيل ولكن اصطلاح اخر وليس متعينه كونه على ما بين في الذكر ان  
الحجاج اليه قيل ان كان الة العائنة جميع ما يتبع الالشي من وجه عدم الخ  
فما يتوقف تأثيره عليه وليس مرشرا فيه وبذلك الفعل وان لم يجد ان يكون  
العدم مرشرا في الوجود ولكن يجوز ان يوجه عليه تأثير المرشرا في الوجود  
عند استماع في اسباب والمعلول في فاعل مؤثر من شرط في تأثيره باخر  
اسم عليه من خطا من غير انشاء للمعدوم في الوجود ولا في انشاء انبات

الصانع لان وجوده المكنى للخلق الى منزه وجوده وان كان معدوماً بغيره لا يقدّر قد  
لخالصه بان عدم الالهيّة لا يفتقر الى وجوده بل هو الوجود الكلي المانع  
لوجوده فاما كاشتف من وجوده فمقتضى ان تمام كل الوجود في وجوده  
الالهيّ لا يفتقر الى الالهيّة فاما كاشتف من وجوده فمقتضى ان تمام كل الوجود  
فيما لا ياتى الشرايط الوجودية بما لا يعلم الا بالعلم عدلي فتوجهه الى كاشتف الى  
الادغام ان ذلك العلم العدلي هو الوجود ولا يفتقر الى الوجود كاشتف الى الوجود  
فقط الخواص لان عدمه في الوجود اضر الى كون كاشتف من وجوده فقط  
والفاعل والشرط اما لاادة والصورة فمقتضى ان لا يكون معدوماً بالعدم فمقتضى  
عدمه كالعدم وانما عدمه العلم الى علمي بوجوده فمقتضى ان وجوده اولاً لم يعد  
اخره من غير العلم في الرابع بالشرط مثل الوصف كالشوب للصفات  
والاذا كان لعدم علمي والفاعل كالمقتضى للشرط والوقت كالصديق للذات  
يصنع العلم والذات في العلم كالتالي خارجة كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي  
اللازم والعدم كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي  
مما جال به خارج عن التحول مع الوجود من العلم والعدم كالتالي كالتالي كالتالي  
بما لا يفتقر من العلم كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي  
وعدمه كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي  
والاخر فمقتضى ان كاشتف الالهيّة كاشتف الالهيّة كاشتف الالهيّة كاشتف الالهيّة  
من جعل الالهيّة من عدمه كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي  
فان الالهيّة كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي كالتالي



الزمان

2

[illegible]



















حضور

المشاور

يعرض

از اسرار و اسرار و اسرار

10

07330

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

Handwritten signature or mark.

10

2

العصر  
لأن

م

پستی

104

1

12

1

الحمد لله

لا اله الا الله

م. م. م.

20

پستی و مرتبگی

10







يؤثر في الارض من حيث هو موجود وحيث لم يحصل الحاصل ولا من حيث هو  
معدوم ومن حيث علم جميع المتعديين بل تأثير المؤثر اما سوي الارض من حيث  
موجوده فيكون من الوجوه والعدم غاية الاحزان ان يت في زمان  
وغيره والاثر في ذلك يحصل الحاصل من التحصيل والاستحالة في زمان  
الاستحالة فيكون حاصلا في سائر الحاصل ان كانت ان اثرها  
في الاستحالة او في الوجود او في موصفتها به واكمل في فلان الانسان  
مثلا لو كان انسانا متأثرا بالمؤثر لوقع الشك في كونه انسانا عند وقوع  
الشك في وجود المؤثر وان لم يظلم الانسان وايضا في ما علم قطعا ان  
الشك في الشيء نفسه في زمان فان الانسان الانسان لو قطع النظر  
عن جميع احواله فهو ان كان اغيره فلو كان انسانا لكان الانسان  
تأثيرا بالمؤثر لكان كذلك وما يقال من ان الانسان لو كان  
انسانا في سائر المؤثر لم يكن انسانا عند عدم المؤثر وسلب الشيء  
عن نفسه فيكون نوعه ليس الاستحالة فان المعدوم في الشيء  
مستلزم عن نفسه ما دام معدوم في اذ اذ وقع المؤثر في وقت  
ووايضا في زمان الانسان في نفسه فيكون في وقت الانسان  
انسانا ولو كان صدق السابية الى اذ لم يوجد المعدوم في نفسه  
الخارج والاهو في الموصوفه فيكون مرادها ان معدوم في زمان  
يصلح ان اثره في الوجود والوجود في المؤثر في الماضي فيكون  
تأثيره فيها ان يحصل موجودا لان يحصل انما في الماضي فانه  
غير متغير في زمانه ولا متغير في زمانه ولا متغير في زمانه

فعل استحالته فيكون اعدا محله في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
عن سائر المستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
وغيره فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
اعتبارها فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
لو استحال فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
بصالح فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
لو كان مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان المعدوم في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
انبات الصانع فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
او غير ذلك فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
لا بد من ذلك فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
حجب عن الجهل بان الضرورة فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
استحال فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
كما فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
وهو فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان المعدوم في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان المعدوم في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه

قوله

العدم فلو كان في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان يتبين وجهه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
كما فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
من الامكان معدوم في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
اخر الامكان في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
او مع الامكان او في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
منهم فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان وجهه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
حاله فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
او مع الامكان او في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الاشكال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
فتبين فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ايضا فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه

العدم فلو كان في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان يتبين وجهه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
كما فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
من الامكان معدوم في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
اخر الامكان في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
او مع الامكان او في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
منهم فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ان وجهه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
حاله فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
او مع الامكان او في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الاشكال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
مستحيل فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
فتبين فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
ايضا فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه  
الحال في زمانه فيكون الحاصل في زمانه فيكون الحاصل في زمانه







الشيء في انقطاع الاعتبار ووجهه وسواء لو جار اعادة المعدوم في زمان  
يوجد فيه فلا علة مستقلة في وقت اعادة اذ اعادة زمان يوجد  
فرد من الزمان لا يكون نوعه لا يكون نوعه من حيث هو ان  
شخصه بعد المعدوم جاز ان يوجد امدا في وقت سابق من المعدوم والشيء المستند  
في ان اعادة في حينها لا يكون الماسة ولا علة اعادة الشخصية لعدم الاختلاف  
فيها ولكن ان قيل قل لم يبق فرق بينه وبين الماسة على وجه الوجه  
والجواب انه ان اعادة في وقت سابق من الماسة في ما هيته وشخصه معا كما يليق  
من قولهم ان اعادة في حينها لا يكون الماسة ولا علة اعادة الشخصية لعدم الاختلاف  
فيها فخرج المشيئة التي في اعادة في وقت سابق من شخص شخصي والشيء  
سواء كان لا يكون شخصيا لان معنى الشخص المتصور الخارج من الشخص المتعلق  
ولا يكون في زمان اعادة في وقت سابق من شخصه فان الماسة قد وجد عدم  
والشيء المستند انما لا يكون لا يتوقف على اعادة في وقت سابق هو ان  
شخصه في زمان الذي وجد في زمان عدمه وليس وجوده مستلزاما لوجود  
لا يستلزم في عدمه التميز بينه وبين الماسة في العقل بل يميز في  
معنى الامر على ان الكلام على الشخص الماسة وان اعادة في وقت سابق  
الماسة فقط فلا وجود الفرق في اعادة الماسة في زمانها في شخصه  
استلزاما لوجوده في زمان اعادة المعدوم بل هو امتناع وجود المعدوم وهو  
عبارة عن وجوده في زمانه في زمانه الامتناع ليس له الماسة المعدوم ولا علة اعادة  
والا لم يوجد اعادة بل كان من قبل الشخص لان معنى الشيء في زمانه لا  
يختلف ولا يخلو في الازمنة لم لا يخلو عنهما في زمانه الامتناع

عند انشائه كذا في المعدوم جاز واجاب الله تعالى في الكلام في امتناع المعدوم  
لا يلزم الاشارة الى ان الموصوف بالشيء المعدوم الماسة الموصوفة  
بما يان المعدوم من الموصوف اي كونها قد طرأ عليها عدم الزمان في  
الموصوفه بطريقان المعدوم كونها ما في وقت من الموصوف وامتناع  
المعدوم بسبب هذا الزمان ولا يقتضي امتناع وجوده امدا لعدم شطب  
الامتناع اعني هذا الزمان هناك قبل الامتناع ان الماسة الموصوفة بعد الموصوف  
تمتع الوجود في ذلك لانه لا يكون الماسة الموصوفة بالوجود في العلم واجب  
الوجود وتمتع المعدوم كذلك لا يكون الماسة الموصوفة بعدم الوجود واجب  
العدم وفيه نظر لان وجوب الماسة في التحقيق مع وجوده حاصل اما لا  
يكون امتناع المعدوم في وقت المعدوم او لا لا يخلو في امتناع وجوده اعادة  
توكل لان مقتضى ان الشيء لا يلزم لا يخلو ولا يخلو في الازمنة  
فما سلم لمن لم لا يجوز ان يكون سبب الامتناع وقتا لا يمتنع المعدوم والموصوف  
بما يان المعدوم لانه ما هيته كونها في الزمان على المعدوم وتمتع الامتناع  
عن الوجود اعادة لا تتوقف على اي زمان المعدوم فكلما كان في زمانه ان كان  
مستغاضا كما يظهر من قولهم في وقت معدوم وان كان اعادة في زمانه لا  
يبتدأ في الزمان لان ليس في زمانه في التوقيتات وليس في زمانه  
سبب الامتناع وقد يمتنع في زمانه الماسة المعدوم من حيث في زمانه  
المعدوم وجوده اعادة معدوم في زمانه المعدوم احسن من الوجود المطلق والاطلاق  
من المكان العالم المكان الماسة والامتناع امتناع الامتناع في زمانه  
تمتع وجوده بعد عدمه لانه لا يمتنع وجوده مطلقا فان صاحب الوقت

الوجود واحد في حدة الازمنة لا يخلو في الازمنة اعادة واما عليه حقيقة الازمنة  
بل سبب الازمنة في الزمان في زمانه وهو الزمان واذن سلام الوجود  
ان في الماسة اعادة في زمانه لا يكون امتناع لان الماسة الماسة  
الماسة في زمانه في زمانه الماسة في زمانه واما وجوده في زمانه  
الوجود على ان زمانه في زمانه الماسة في زمانه واما وجوده في زمانه  
مستلزاما لوجوده في الزمان في زمانه الماسة في زمانه واما وجوده في زمانه  
في الزمان الاول سبب الازمنة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
ما هو من زمانه في زمانه في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
ان الوجود الذي مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
الغير واجبا في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
الوجود في زمانه في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
اذا وجد المعدوم في زمانه في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
لا واما كونه مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
ان صانع الدنيا في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
كل لا يخلو في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
والا كان من قبل الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
من زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
يصير علمنا وعلمنا في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه

في زمانه

اضيف الوجود الى اللفظ الموصوف به في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
اللفظ كان وجوده في زمانه في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
بالوجود في زمانه في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
العبارة او الكمية في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
لا بالوجود في زمانه في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
ذات وجوب بان محترم الكائنات في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
والموجود في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
الغير في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
عليها بغير واسطة او بوسطة واحدة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
الان عليها بوسطة او بوسطة واحدة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
المستلزام لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
والا وجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
المعدوم بغير اي علة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
نفس الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
من الماسة في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه  
مستلزاما لوجوده في زمانه الماسة في زمانه الماسة في زمانه في زمانه

وجوده







عليه الصلوة والسلام  
والسلام على من  
آلهم

مضمون

2114

۱۰۰

卷之八







الا مكان ليس يوجد في الخارج حتى يتم التسليم في الموجودات الخارجية لا تتلها  
يتم ان يكون قولنا لا يتلها انما هو في الحقيقة كونه منسوبا للذات وهو  
ان يكون كونه في الخارج اي في غير موضع من موصوفات ذلك الشيء فكونه في  
قوله كما هو حقيقة قولنا عليه بالاطلاق وكذا وصفه عارضا فيكون عليه بالاحتياط  
يخرج ان يكون امره اعتبارا بالاطلاق التسليم في الوجود الموجود كالمقدم والمقدم  
والتيقن والموصوفات والالزام والتيقن والوعدة وغير ذلك فان الوجود  
مثلا لو كان موجودا المكان عكس ونعني الكلام الى مكانه ويزيد التسليم في  
الوجود القدر الموجود في الخارج لا يمكن ان يكون لا يمكن ان يكون في الخارج  
اذ لا يمكن ان يقال لو كان الوجود موجودا المكان عكس في الخارج اي في  
الوجود ليقول ان المكان لو كان موجودا المكان عكس في الخارج اي في  
بانه لو كان عكس لزم المكان الواجب لا سيما ان الواجب باسبابا ايضا  
ولو كان الواجب باسبابا في الخارج لكان يكون عكس فليس كذلك في الخارج  
امكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
ولو كان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم  
واذا كان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
ان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
عكس في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
عكس في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب  
الوجود عكس في الخارج لزم المكان الواجب في الخارج لزم المكان الواجب

في الخارج فهو كذا اذ انظر الى في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان  
مستغنى عن ذاته في نفسه لا يشترط فيه بديهية كونه كذا في الطبيعة الباقية  
موجود في الخارج كذا في كذا مع قطع النظر عن غيره في نفسه في ذاته  
في نفسه لا يشترط فيه بديهية كونه كذا في الطبيعة الباقية  
من احواله او الكيفية في الخارج لا يشترط فيه بديهية كونه كذا في الطبيعة الباقية  
فان كل واحدة منها صورة في ذاته في نفسه في كذا في كذا في كذا في كذا  
يحيى ان الصورة الموجودة في ذاته في نفسه في كذا في كذا في كذا في كذا  
موجود في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
بمن الخطا في الصورة الذي يشبهه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
فانما اذا اعتقد ان هذا مثلا حصل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الا ان الذي حصل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
انه لا يحصل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
عن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
واذا ارادنا ان يكون كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
دون ذلك في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
اذ انظر الى كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
خاتمة او لم تسمع من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
او لا كان الا انما حصل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
واعتقد كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الصورة ولا يجب ان يكون كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

ومع هذا

واحد منها يجب ان يكون كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
العتلة لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الى دية ذوات متناهية في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
طرا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
العتلة لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الذين تصوروا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الاشياء في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
فان ان الكيفية في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
فان الصور لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
وكان ان الكيفية لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
عوضا لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
التيقن ولا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
كما هو كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
والتيقن في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
وكون الموجودات في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
وخلص في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

شخص لا يوجد في الخارج ولا يمكن ان يوصف بالكيفية والصورة العتلة  
لكنه المبرور من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
نفس في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
صورته العتلة لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الموصوفات بالكيفية والاشترار بين كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
نظر ان امتناع عن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الخارجية وكذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
بالاشترار وانما كان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
العتلة مع كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
مستحيل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الكيفية بالاعتبار في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
للصور العتلة والكيفية لا يورثها الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
عنه ان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
بوجوده في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
عبارة عن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الاعتبار في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
الوجود في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

عش



28

Handwritten text in a cursive script, likely from a manuscript. The text is written in dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and flowing, with many ligatures and flourishes. The page is numbered '28' in the top right corner.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

ولا تفتي في ميثاق الملكات  
معه ولا تفتي في ميثاقه  
ولا تفتي في ميثاقه  
ولا تفتي في ميثاقه

و حضرت بالدار  
المطهره النصار  
العليه محل ابراهيم



مجلسه اوله

لزم من الاول اني من تعدد محب الوجود الذي استعادته  
الوسط في القصد من محي ان حرم اسفل صوت هذا المحب لا يثبت  
على ملاطفه توسط وانك بباكره بان محب الابدانية له  
سلب عنها في المقود مما من اني اني تعدد محب الوجود الذي  
الاسماء عن الواسط في البوت يعني ان حصول هذا  
الركب كالركب في البيت والكون للسواد لا يمتد الى سبب حيز  
فقر ان في هذا الاصل في الاول السقوط محب الوجودين ومن خاصة  
محبته لا يصدق على شيء من الوجودات كماله الاسماء عن الوسط  
في القصد من محي وجود الابدانية وانتاع السبب في الخطار  
الابدان والمحب بالمال بن كره وقدر المحبة ومن خاصة ايضا في  
لا حقيقة لعدم قن على اللوازم اني المبدأ في العلم ان لا يثبت  
احظرها والاحسن ان التي اقصد رافقيه وان الله الاستدلال  
عن الواسط في البوت وهي ايضا اضافة لعدم قن على اللوازم  
المحب سواء كان الزم شبهه بقا تحتها جالي وسطك وري  
انها وايضا التفت للعلمين بالية التي المحب فانه لا يثبت  
له اية وعمر تباينه الي وسيله او غير محب في لا تقسم  
بوت ومن لا يثبت في العلم كيب قد يكون اعتبارا بالانفس  
بما في علمه امور غير العقل اولا واول وان لم يكن واولا  
في محبة وربما يصح ما زانه اما كالمؤمن من الالحاد والعلم  
من الاول او ولا يلزم في الخارج بعض الابدان الى البعض فان

قيل ان اريد عدم الالهيته اصلا لطلان اتيه اليه الاحتاجية  
الاولا ١٢١ الثانية لانه لا بد ان اريد الالهيته معهما في الاله  
الثانية ذلك ليس بل لازم في المركب الحقيقي ايضا كالمركب في الحقيقة  
لكن كذا في الحقيقة مثلا على الزيادة الاولى والثانية الاحتاجية في الحقيقة  
الاحتاجية في الحقيقة والحق لانه ان اريد الاله ليس في الحقيقة  
في الخارج الا على الزيادة على واحدة في الحقيقة لم تكن تلك الحيات  
موجودة في الخارج لانها واحدة معدوم متوحد مع حقيقته والاهتمام  
فيها على تلك الحيات الحقيقية ان لها صورها الخاصة به جمعها في نفس  
الامر كما في ايت بل على ذلك سماعا من واقعته في الخارج كالمركب  
بل وجوده في حقيقته في سبب الاشارة الحقيقية في الحقيقة بل في كل  
كل من الخارج واليه الاشارة عرض فكيف يكون في الحقيقة في  
ايت واجزاء من علته لا يستحي في ان تركب في حقيقته  
ونحن احد ما هو سر الاله ومن قيام في تلك الجوهر الذي هو كماله  
المتحد في مركب الجوهر من ومن قيام في تلك الجوهر لانه يكون  
متواضعا وما يكون في الاله فيكون متوحد ما عليه وقد يكون حقيقته  
بان يحصل من اجتماع عدة موجودات حقيقته واحدة وحده حقيقته  
حقيقته ما هو سر الاله ولا بد في سبب المركب من حقيقته ما على بعض الاله  
اللعن او لو لم يكن في كل الاله ١٢١ عن الاله لم يحصل في  
ما هو سر واحد وحده حقيقته كماله من حقيقته الاله ان حقا هو هذا  
الحكم على حقيقته واحتمل للتوحيج للاسناد في حقيقته ما على حقيقته

البعبع من كنهه في تصورات احواله و تلك الحاجة قد يكون من باب  
 واحد كالحاجة من اسباب الضرر و مما يقوم بها من الصور والاعتبار  
 او اسبابها والحيوية فان الصور يخرج الى تلك الحوا من غير محسوس  
 وقد يكون من حاشية لكن لا يثبت بواحد والا لزم الدور وسأنا  
 معنى قوله ودلائل تجويز اي شئ من الحاجة لا لا باعتبار واحد  
 بل بحسب ان يكون باعتبارين كما في خروج البعير الى الصور من جهة  
 الاعتناء بغير الصور الى الصور من جهة الشغل اي اي اهل الحية  
 قد يميز بها ان كان بان يكون لكل واحد منها وجه مستقل في الخارج  
 غير وجه والا فحيه وبالعوض وانه يكون سبعة من الذين اين وكن  
 الا ان لا يكون جليسا على الرب ولا ان يصنع على بعض مواضع وقد  
 يميز في الذين منقطع وكن الخ لوجوه في الالهية والارضية وقد  
 بحيث انما العلم في كنهه تركب البعبع من الالهة والكونيات فاختار  
 على غير ارب اربعة حسب الاحتمالات الممكنة وذلك لان هذه الالهة  
 اهل ان يكون صور الالهة مسوقة وواحد واحد وعلى الاول ان  
 يكون مجموع وجه واحد او مجموع وجهات متعددة وعلى الثاني  
 ان يكون تلك الصور مأخوذة من صور مسوقة بحسب الخلق  
 او لا بمقتضى احتمالات اربعة قد كل واحد منها منسب الى الاحوال  
 الاول ان يكون تلك الالهة المخلوقات بغير الرب معية لا بغير  
 ويرى عليه ان ذلك الوجه والواحد ان قام بكل واحد من تلك  
 الالهة لزم حصول وجه واحد بعينه في كل مسوقة وان قام مجموعها

عبد الموم

صلى الله عليه وسلم  
واحد من الملائكة  
صلى الله عليه وسلم







انطبقت ص

حشم

၂၆၇

والله اعلم

المطبخين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ

٥٠  
 في سنة ١٠٠٠  
 في سنة ١٠٠٠  
 في سنة ١٠٠٠  
 في سنة ١٠٠٠

1

[illegible]











القبلى

۱۵۳

بعون الملك الوهاب

232 م الحزم ع

۵۰۲ السنترو لمشهد

مشهد الحبيب

رحمہ اللہ









